"الجَرف مقابل الجَرف" يا تنفيذية "الرغى السياسي"!

كتب حسن عصفور/ في خطوة لم تكن "مفاجئة" سياسيا، أقدمت دولة الكيان الإسرائيلي على ارتكاب "مجزرة سياسية" بحق سلطة الحكم الذاتي المحدود، عندما قررت هدم 100 منزل في واد الحمص ببلدة صور باهر المقدسية، في خطوة تمثل "إهانة شخصية" لرئيس السلطة محمود عباس، قبل ان تكون جريمة ضد سكان المنطقة، فما قامت بهد جرافات سلطات الاحتلال، كان عملية تجريف جذري لكل "النظرية العباسية" المراهنة على ان "الشراكة الأمنية" مع الشاباك ستكون "الحامي الأمين".

"مجزرة واد الحمص"، يوم 22 يوليو 2019، المقدمة العملية لتنفيذ الجزء الرابع من الخطة الأمريكية، في رسم ملامح "مفهوم السيادة الإسرائيلية" لما سيكون على أي تشكيل كياني بمسمى فلسطيني، وأن حكومة تل بيب تملك الحق، ومن طرف واحد بتحديد البعد الأمني المرتبط بها.

جاهل من يعتقد، ان "سلطة عباس" رئيسا وحكومة وأدوات تنفيذية سياسية – أمنية، لم تكن تعلم بالقرار الإسرائيلي، ولكنها كما هو التقليد، تركت الأمر الى حين التنفيذ العملي، ثم تبدأ حركة "اللغو الكلامي" متعدد المظاهر، وهي تعلم يقينا أن الأمر قد انتهى ولا عودة عنه، ما دام الثمن لن يكون ثمنا يدفعها للتفكير.

آليات دولة الكيان، وبسرعة قياسية نفذت قرارا حكوميا معلن عنه منذ أشهر، دون أن تقيم وزنا لأي فعل أو رد فعل من "الكينونة الفلسطينية" سلطة وفصائل وتشكيلات" بلا حصر، فهي تعلم حدود قدرتهم، وأن المسألة المركزية لها، ليس خلق مواجهة شاملة مع دولة الاحتلال، كما كان الأمر ما قبل عام 2005، حيث ما بعده بدأت سنوات "الانكسار الوطني الفلسطيني الكبير"، لكنها تسعد لما سيكون ما بعد تنفيذ الخطة الأمريكية في جزئها الأخير.

قياس رد الفعل الفلسطيني، بكل مظاهره، أكد ان خيار "المقاومة الشعبية – السلمية" سقط من جدول أعمال الحركة السياسية، وان ما تبقى لها، العمل على ترتيب أوضاعها كي يمكنها "قطف ثمار" ما سيمنح لها ضمن "الحصص الأمريكية – الإسرائيلية" للمشهد القادم.

ولأن المهزلة السياسية، باتت سيدة القرار الرسمي – الفصائلي الفلسطيني، خرج علينا أمين سر تنفيذية مقاطعة رام الله، صائب عريقات في مؤتمر صحفي، ليعلن نتائج "اجتماع لم يحدث"، بأن الرئيس عباس قرر البحث لوضع آليات لإلغاء الاتفاقات مع إسرائيل، ووقف التعامل مع "محاكم الاحتلال" وأن تقوم الحكومة بجبر الضرر لسكان المنطقة.

ودون، الاهتمام بكثير مما قاله، الذي يمثل دانة سياسية لهذا الفريق الذي يتصرف وكأنهم ليسوا سوى ناطقين لتمرير الفعل الاحتلالي بلغة "ثورية"، فالكذبة التي تكشف عورتهم/ ما قال عنه البحث في وضع آليات لإلغاء الاتفاقات الموقعة، وهي التي تدرسها، وبلسان عريقات ذاته، منذ عام 2015 عندما قرر المجلس المركزي لمنظمة التحرير وقف كل أشكال الارتباط مع دولة الكيان، بما يشمل التنسيق الأمني.

وتكررت ذات المطالب مضافا لها، سحب الاعتراف المتبادل بين المنظمة والكيان الإسرائيلي، وتشجيع دور المقاطعة الاقتصادية، ووفقا لـ "قرارات" المجلس الوطني والمركزي (غير الشرعيين)، أقدمت حكومة رامي الحمد الله بوضع آليات تفصيلية، لتنفيذ تلك القرارات الخاصة بها، تاركة مسألتي التنسيق الأمني وسحب الاعتراف بيد اللجنة التنفيذية، التي أمين سرها هو عريقات.

"إعلان عريقات" نيابة عن عباس حول بحث "آليات الغاء الاتفاقات"، والذهاب الى خطوات "غير مسبوقة" هي الكذبة الكبرى التي تستحق جائزة "الرجم الوطني"، فما كان يجب ان يكون وفورا، عقد اجتماع اللجنة التنفيذية برئاسة عباس وإعلان الممكن من قرارات مقررة ودرست من كل جوانبها، ومنها:

*وقف التنسيق الأمني والمدني بكل مظاهره، وتحديد قناة واحدة لتنفيذ آليات العمل هذا القرار.

*سحب الاعتراف المتبادل، بلا أي ابطاء، بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل، واعتباره كأنه لم يكن، والعمل الفوري على اعتبار دولة فلسطين وارث "الكيانية الفلسطينية"، وهي دولة كل الفلسطينيين أراضيها محتلة.

*الدعوة فورا الى عقد لقاء "قيادة فلسطينية" شامل كل القوى بما فيها حماس والجهاد وشخصيات اعتبارية يعقد في القاهرة أو غزة، لترتيبات المرحلة القادمة.

*احياء العمل بمقررات لجنة بيروت يناير 2017.

عناصر لا تنتظر بحثا لآليات، فكما جرفت سلطات الاحتلال "آخر بقايا مظهر سلطة" في منطقة لها، كان على الرئيس عباس وفريقه ان يكون الرد "جرفا" للعصب الذي يصيب المحتلين في مقتل.

فأي قرار مما سبق رسالة سياسية جوهرية للعالم، أن الفلسطيني لن يستمر غطاءا لمحتل يدمر كل أثر للهوية الفلسطينية.

آليات المحتل جرفت "كرامة سلطة"، بينما "آليات عباس" تعمل على توسيع الطريق لها، ضمن ما أعلنه عريقات.

"الجَرف مقابل الجَرف" "آلية تصدها آلية"، ولا غير ذلك سبيلا!

ملاحظة: ما حدث من تداول عن وصول وفد عربي "إعلامي أم تغريدي" الى القدس بدعوة إسرائيلية ونفي من الصحفيين العرب، يكشف ان أمن السلطة غائب تماما، ولا يحسن سوى مراقبة بني جلدته، هل لهم نشر الحقيقة لو لهم من مسماهم "نصيب"!

تنويه خاص: رحل المناضل بسام الشكعة، رحيل همس الضمير الفلسطيني لما له من "حضور خاص" دون فرض او إكراه، قيادي تجرأ، تحدى، قاوم وقاتل عدو محتل فدفع الثمن حيا ولم ينتظر "ثمنا مقابل"...عاش سنوات صمتا ورحل بلا ضجيج...سلاما لـ "الرجل الشجاع"!

الطفل طارق...هل يهز بلداء الوطن!

كتب حسن عصفور/ فجر 16 يوليو 2019، قام مستوطن إرهابي بعملية دهس منظمة للطفل طارق ذبانية (6 سنوات)، القتل هنا هو جزء من الثقافة العنصرية للحركة الصهيونية، وسلوك لم يتوقف من قبل "الحركة الاستيطانية الإرهابية"، ضد الفلسطيني لأنه فلسطيني لا صلة له بأي نشاط يتم القيام به، ولا فرق بين طفل ورجل وطفلة وامرأة، فالهدف هو قتل من اجل القتل، طارق ليس الأول ولن يكون الأخير ضمن حلقة الصراع الدائر في فلسطين.

الشهيد الطفل طارق، قد لا يحصد سوى خبر أو بعض بيانات مصابة بالهزالة، من قبل ما يسمى ظلما وطنيا بالممثل الشرعي أو "رئاسة وحكومة ومؤسسات وفصائل"، بيانات لم تعد لها أثر على أي كان، كونها لا تقدم ولا تؤخر في حساب الفعل ورد الفعل، بل أن الغالبية العامة باتوا يسخرون من هذه "الكتل التمثيلية"، خاصة بعض أصحاب الأفواه التي لا تغلق بالرغى الكلامي.

تخيلوا ان الطفل الشهيد طارق، اسمه "جلعاد" يهودي من مستوطنة مجاورة لبلدة إذنا الخليلية بلدة الشهيد الطفل، ماذا كان قد حدث منذ لحظة الدهس وحتى الاستشهاد، لن تجد وسائل إعلام الكيان ستغلق أبوابها ما قبل منتصف الليل، لكنها ستبقى فاعلة بلا انقطاع وهي تبث صورا وأخبارا ومقابلات وصراخ وحزن على مقتل "الطفل جلعاد"، لن يذهب نتنياهو وقادة الكيان الى النوم، قبل ان يصنعوا " اسطورة لضحية"، وبالقطع لن تمض الساعات دون ان يكون غرينبلات مغردا بكل اللغات وصفا لـ "الجريمة الإرهابية"، وأنها تعكس ثقافة القتل التي يقوم بها الفلسطينيين، وبالتأكيد لن تمر مرورا بل ستجد في تصريحات الجعجعة للحمساوي فتحي حماد، مادة دسمة لتبني رواية "الكراهية لليهود"..

الشهيد الطفل طارق، سيضاف الى قائمة الشهداء، وسيكون اسمه للتباكي يوما ولن ينسى أمين سر تنفيذية الكارثة ارسال رسائله، المطبوعة سلفا وما يفعله هو تغيير المسمى، رسائل باتت سخرية العالم، قبل أهل فلسطين، وربما كل طفل بات يعلم ما هي، ولذا التندر العام لمسماة "كبير سعاة البريد".

رئيس سلطة الحكم الضيق جدا، محمود عباس لن يقيم وزنا للحدث، وسيمر يومه بهدوء وربما يبحث عن شخص ما ليمنحه وساما ما، باعتباره فاقد أي عطاء ولا يملك سوى منح "أوسمة" فقدت قيمتها بمانحها ولمانحيها...

طارق الطفل الشهيد، سيكون لك "بوستر" تضعه العائلة بين جدران منزلها، وبين حين وآخر قد يمر على اسمك بعضهم ليس لمطاردة الإرهابي قاتلك، لكن من اجل تعداد رقم لشهداء...

سلاما لروحك يا شبل الثورة التي لم ترها...وذهبت قبل أن تعرف حقيقتها ما قبل زمن النذالة السائد في بلادنا منذ 2005...

سلاما يا طارق، فلست اول طفل شهيدا...ولن تكون الأخير لكن روحك كما أرواح كل شهداء الشعب ستبقى حاضرة لتعيد الالق الثوري للشعب يوما، بعد أن تم اعتقاله بيد بعض من أبناء البلد فقدوا هويتهم لترضية "حامي وجودهم"...

الى لقاء أيها الشبل الثوري!

طارق أنت الملاحظة والتنويه...!

"اللاءات" الثلاثة...أحرف من الزمن البعيد يا سادة!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن هيئة مسيرات كسر الحصار، أصابها عطب في إيجاد مسمى للجمعة التالية، حيث درجت العادة على اختيار اسم بتناسب مع الواقع السياسي أو الطموح السياسي...غالبا تصيب وقليلا تجامل أو تخيب، لكن اختيار مسمى جمعة يوم 12 يوليو 2019، لتكون جمعة "اللاءات" الثلاثة الشهيرة (لا تفاوض – لا صلح – لا اعتراف بالكيان)، ونسوا أيضا، ربما مع السرعة، لا تنازل ولا استسلام، جاءت قمة السخرية السياسية من واقع يكشف انهم "غرباء جدا" عن المشهد العام في بلادنا وعالمنا العربي.

من المهم اللجوء الى التعبئة السياسية – الفكرية ضد العدو القومي ورأس حربته دولة الكيان، ولكن من الأهم أيضا، ان لا تكون "الضلالية" هي أحد تلك

الأدوات، خاصة وأن العالم بات مفتوحا الى درجة كسر كل حواجز الاسرار المطلقة، ولذا لا يجب الاستمرار بثقافة "تجوع يا سمك".

"اللاءات" التي اختارتها "هيئة كسر الحصار" عنوانا لجمعة 12 يوليو، باتت جميعها "نعم، وربما من كل الدول العربية، حتى تلك التي تدعي "كذبا" انها غير ذلك، ولو مررنا عليها سنجد أنها تفاوضت والبعض غير القليل اعترف "عمليا وواقعيا"، أما الصلح فقد أصبح هو الأكثر حضورا حيث توقفت الحروب أو الاشتباك العسكري، سواء عبر اتفاقات مباشرة أو "هدنة غير مباشرة" أو مباشرة.

الهروب الى الشعارات غير الواقعية لا يخدم أبدا النضال الوطني، ولا يساهم بالتعبئة الحقيقية، ولا نعتقد أن هناك فلسطيني كان من كان يمكنه أن يقرأ ذلك الشعار دون أن يصاب بحالة من السخرية، كونه يرى بأم عينه، كيف أن التفاعل العربي مع إسرائيل بات أكثر قربا من التفاعل مع الرسمية الفلسطينية، والخوف ان يصبح يثق بها أكثر...

كان الأجدر، التعبئة بما يجب أن يكون، من غضب نحو المسارات التي تذهب بالقضية المركزية الى مكانة هامشية، بفضل قواها السياسية، قبل أي جهة أخرى، الأجدر أن تدرك هذه الهيئات أنها فقدت مقومات التأثير لمنع الاندفاعة الإسرائيلية لاختراق الجسد الرسمي، وحتى بعض الشعبي، ولو راجعت تلك الهيئات حجم المحتجين على تهويد القدس والضفة، لعرفوا أن القضية المركزية لم تعد أصل الحكاية والصراع، فيما حركت قوى بعينها مظاهرات محدودة العدد منتشرة في بلاد عدة حول "ورشة البحرين"، ضد أمريكا لحسابات صراع بينها وليس من أجل فلسطين.

هل تعتقد هذه الهيئات، أن حركة حماس ليست جزءا من آلية التصالح والتفاوض والاعتراف بالكيان، اليست هي الحركة الأكثر تمسكا بالمجلس التشريعي وتعتبره أصل "الشرعية"، لكنها تتجاهل أنه جزء من "الثمن السياسي" المدفوع مقابل الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل.

ان تصرخ حماس ليل نهار أنها ضد الاعتراف فتلك قمة الهزل، وكل مكتبسها جزء من آلية الاعتراف، الى جانب أن "مفاوضات التهدئة"، هي شكل من اشكال

"الصلح والتفاوض" في آن، فكيف لكم ان ترفعوا تلك اللاءات وأنتم جزء من حركة التفاعل مع عكسها.

هل تناسى هؤلاء تصريحات رئيس حماس إسماعيل هنية أن حركته ليس ضد التفاوض مع إسرائيل ولكنها لا تفاوض، هل هناك سخرية سياسية تفوق ذلك، ثم يأت بيان لتعبئة الفراغ يقول لا تفاوض...

طريق الصواب السياسي يبدأ أولا من الكف عن الاستمرار في عمليات "التدليس السياسي"، والاختباء خلف "شعارات" زائفة، و"طهرانية" فقدت عذريتها منذ زمن بعيد.

ما يحتاجه الشعب الفلسطيني، تطوير أدوات العمل لوضع كل المتفق عليه وطنيا على مسار التنفيذ، والتفكير الحقيقي العملي في كيفية الضغط الشعبي كي تصبح واقعا، والبدء لسحب الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، على طريق فك الارتباط بدولة الاحتلال، وهذا يتطلب عمل جاد بعيدا عن الهروبية التي تعتقد ان قطاع غزة آمن.

لو هناك أزمة في تسميات "الجمع"، فهناك آلاف من الشهداء يستحقون أكثر كثيرا من شعارات تضليل لا أكثر، تقدم خدمة مجانية لدعاية الكيان!

ملاحظة: تصريحات نتنياهو عن الضفة الغربية "بلدنا ووطنا" هل تحرك فصائل "العرة السياسية" وقبلها من يسمي نفسه رئيسا لفلسطين ...هل يدرك محمود عباس أنه بعد هذا القول يصبح "مواطن" تابع لـ "الإدارة المدنية" لجيش الاحتلال...ياهووووووووووووو!

تنويه خاص: عدم ذهاب الوفد المصري الى بقايا الوطن رسالة غضب سياسية بطريقة مهذبة جدا لرفض "ولدنة" طرفي النكبة الانقسامية...وبعض من تيارات تتصابى في قطاع غزة!

الهروب ليس حلا لأزمة فلسطينيي لبنان!

كتب #حسن_عصفور/ فجر قرار وزير العمل اللبناني كميل أبو سليمان، حول ما أسماه تطبيق القانون للعمالة الأجنبية موجة غضب في مخيمات الوجود الفلسطيني جميعها، ولم ينتظر سكانها أمرأ وتوجيها من أي كان للخروج رفضا فوريا لما يهدد مستقبلهم وحياتهم، بل وطابع هويتهم التي باتت هدفا سياسيا.

موجة الغضب تلك، هي وليس غيرها، من فرض وضع القضية الخاصة بالفلسطيني في لبنان على جدول أعمال المائدة السياسية لبنانا، بما لها أثر هام على الاستقرار والاقتصاد في آن، وبسرعة تحركت هيئة العمل الفلسطيني لتطويق ما سيكون، في ظل اهمال متعمد من القيادة المركزية، التي تذكرت واجبها بعد أيام من الحراك الغاضب، والذي كاد ان يتحول لحراك قد لا يمكن السيطرة عليه، فأعلن رئيس تنفيذية مجلس المقاطعة محمود عباس بأنه يرفض التصعيد، ويدعو للهدوء، وأرسل مندوبه لتطويق الحراك.

الحدث الفلسطيني في لبنان، فتح بابا سيكون قضية أساسية في المستقبل القريب، متعلقا بشكل مباشر بالخطة الأمريكية وجانبها الخاص بقضية اللاجئين، وليس بعدا قانونيا اجتماعيا لتنظيم العمالة كما حاولت بعض الأوساط تمرير القانون، ولذا أي معالجة لهذه المسألة يجب أن تستند جوهريا الى هذ البعد السياسي، قبل أي جانب آخر في بحث ما اسماه قانون تنظيم العاملة الأجنبية.

ووضع هذا البعد السياسي، ليس تمييزا خاصا، بل ضرورة لا بد منها لحماية الوجود الفلسطيني في لبنان، وغيرها من بلدان اللجوء، وذلك بعيدا عن أي مساس بالاستقلالية اللبنانية او قانونها، فالاستثناء أساسا لمصلحة لبنان، كما هو مصلحة فلسطينية.

محاصرة التطورات الأخيرة، عليها أن تستند الى وضع لائحة خاصة بالوجود الفلسطيني في لبنان، لتكون ضمن القانون، لتسد أي ثغرة خاصة يمكن النفاذ اليها مستقبلا مع أي "انعراجه سياسية" لهدف سياسي، واللائحة القانونية لا ترتبط بزمن ما، كما تحاول بعض الجهات تمريرها.

وهناك تصورات متعدد لحل تلك الإشكالية لو ارتبطت فعلا بالحث عن القانون، وليس لهدف سياسي، والفلسطيني في لبنان من حيث المبدأ ليس "عمالة أجنبية"، ولا يجوز أن تقبل الجهة الرسمية الفلسطينية هذا "التصنيف"، وهو ما يجب تحديده ضمن اللائحة التنفيذية للقانون، بنصوص خاصة لا تمس الوجود – اللجوء الفلسطيني في لبنان.

عملية التحايل على تنفيذ القانون على الجميع، هو التلاعب المقصود تمريره، ولذا لم يكن مصادفة أن يعرض البعض تأجيل تنفيذ القانون لعدة أشهر، دون ان يدرك خطورة هذا على جوهر المسألة، وعلاقتها بتمييز الضرورة بأن الفلسطيني ليس عمالة أجنبية، وعليه لا يخضع لهذا القانون.

ليس مطلوبا بحث استثناء زمني للقضية التي فجرت موجة غضب شامل، بل يجب ان يتم ضمن رؤية الاستثناء السياسي للفلسطيني، وبحث العلاقة ضمن هذه الرؤية، والانجرار لمناورة الزمن يبقي الخطر السياسي حاضرا، وتنفيذه يصبح مسألة زمن أيضا، ولكن ضمن توقيت "مناسب".

الهروب الى الأمام خطر حقيقي على قضية الوجود الفلسطيني في لبنان، وغيره من بلدان اللجوء، ونتيجة للتطورات لتي حدثت وتحت ضغط الحراك الشعبي، يجب أن يكون الحل جذريا وشاملا، خاصة بعد أن اثبت الفلسطيني انه جزء من النسيج اللبناني، رغم تمايز هويته ووجوده!

خلاف ذلك الخطر سيبقى قائما ولكنه مؤجل الى حين...!

ملاحظة: تصريحات رئيس سلطة المقاطعة ضد الحراك الشعبي الفلسطيني في لبنان، ليس حرصا عليهم بل امرا لقطع الطريق على انتقال عدوى الحراك للضفة والقدس...وكله بثمنه!

تنويه خاص: أكثر من نصف الفائزين الأوائل في شهادة الثانوية العامة من قطاع غزة، رغم الحصار وانعدام كثير من نواحي الحياة الإنسانية رسالة لمن اعتقد انه قادر على كسر الأمل وتحطيم الارادة الذاتية بأنك واهم...مبروك للمتفوقين في فلسطين!

إهانات نتنياهو تجاوزت الفلسطينيين ووصلت الى "العرب"!

كتب حسن عصفور/ بالتأكيد، يبذل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأطول عمرا في تاريخ الكيان، بقاءً في منصبه، كل جهد ممكن ليس استمرارا في مكانه الحكومي فحسب، بل إزاحة كل ما علق به من فضائح فساد مالي وسياسي، مستغلا كل السبل لذلك، داخلية بتصفية خصوم وإزاحتهم من طريقه، آخرها أمر وزيره للعدل بإقالة مدير عام الوزارة ايمي بالمور بعد شغلها المنصب منذ 5 سنوات ونصف.

المعارضة الإسرائيلية "المرتبكة"، اعتبرت تلك الإقالة خطوة على طريق تفكيك "النظام الديمقراطي"، وكشفا للرعب الذي يعيشه نتنياهو جراء ملفات الفساد، التي لو وصلت نهايتها الطبيعة لذهب الى السجن بلا عودة باقي سنواته.

ولكن، الأهم في محاولات نتنياهو الإنقاذية لمستقبله الشخصي والسياسي، كيفية استخدامه الوضع العربي بطريقة لا تترك مجالا أبدا للبقاء صامتين عليها، ليس لكمية الاهانات الموجهة للواقع العربي، بل لكمية المعلومات التي تمثل "خطرا" موضوعيا على النظام السياسي العربي، بل وتقزيمه الى حد انه بات "الحامي" له.

يوم الثلاثاء 23 يوليو 2019، أعلن نتنياهو أمام وزير الطاقة الأمريكية، التصريح الذي يجب الا يمر مرورا عابرا، بأن "إسرائيل هي القوة الوحيدة التي تحول دون انهيار الشرق الأوسط". وقال: "يمكنني القول بكل قناعة إنه بدون إسرائيل لكان الشرق الأوسط سينهار تحت نير قوى التطرف الإسلامي، سواء الشيعي الذي تقوده إيران، أو السني الذي يقوده داعش". ويكمل "إسرائيل تحول دون انهيار الشرق الأوسط ووقوعه في أيدي الإسلام المتطرف".

ولم ينس الإشارة الى تنامي "العلاقات الثنائية" بين دول عربية والكيان، لكن تلك مسألة لا قيمة لها ما دامت تمر من تحت الطاولة كونها "علاقة محرمة" شعبيا ورسميا، لو لم تكن لتم الإفصاح عنها، مهما حاول البعض تسويقها، في ظل تخوين الآخر.

عندما يصل الأمر برئيس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، الفاسد الأكبر بالمعنى الشمولي، بأنه "الحامي العام" للنظام العربي، ودونه سقط وانهار، فتلك ليست إهانة عابرة ابدا، وما تحمله يفوق كثيرا "الجانب المظهري الافتخاري" للتسويق الذاتي للهروب من معركة الفساد التي تلاحقه وستنهي مستقبله، لكنها رسالة أن "الكيان الإسرائيلي"، لم يعد "عدوا" ولا محتلا لكنه "صديق" بل وأكثر "حليف" وحامي للرسمية العربية.

نعلم، ان البعض يرى إهانة نتنياهو الكلامية والعملية للرسمية الفلسطينية، ويوميا يمارس كل أشكال العدوان على طريق تنفيذ المشروع التهويدي، لكن الشعب الفلسطيني، ورغم "خنوع الرسمية" يعمل بكل سبل ممكنة برفض ومواجهة ذلك، وعله رغم "الهوان العام" لا زال أكثر العناصر التي تمثل "صداعا حقيقيا" لدولة الكيان ومشروعها، وأن "الغضب المخزون" قد ينفجر في أي وقت رغم قيود المؤسسة العباسية في الضفة المحتلة، و

ذاتية حماس" في قطاع غزة، لكن الغضب المخزون لن ينتهي سوى بزوال مسبباته.

الإهانة العلنية للنظام الرسمي العربي من قبل الفاشي نتنياهو، يفترض ان لا تمر كخبر أو يسخر البعض منها صمتا، فهو يكرس رسائل خطيرة جدا، ما يتطلب الرد الصريح، وليتهم يذكرون أن دولة الكيان مستمرة لأن الرسمية العربية لم تقرر بعد تلقينها درس "الوجود".

الصمت عار...ولا مبرر له!

ملاحظة: السلوك الإعلامي الإيراني يدفع حركة حماس الى موقع "التصادم" مع الواقع العربي...قيادة الحركة عليها توضيح سلوكها السياسي قبل أن تفقد مسارا لن ينفعها بديلا "وهميا"!

تنويه خاص: رد فعل السفير الألماني على مبعوث "العناية الأمريكية" غرينبلات عندما استخف بالقانون الدولي لحل الصراع في بلادنا، جاء كصفعة سياسية منعشة للروح الفلسطينية جملة يجب حفضها "القانون الدولي ليس قائمة طعام نختار منها ما نريده..."

"باب عباس الموارب" والتهديد الذي لن ينفذ أبدا!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة "إعلامية" التقى رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود محمود عباس، بصحفيين معتمدين في الضفة والقطاع، لقاء كان له ان يكون "الحدث الوطني" الأبرز بعد الهجوم السياسي الأمريكي التهويدي، وغضبة القدس وبلداتها، بأن يتقدم برؤية واضحة للقادم السياسي.

لكن الرئيس عباس، لم يخالف المتوقع بأنه لا يملك رؤية – خطة سياسية محددة لتقديمها كمخرج من "أزمة عاصفة" تضرب جوهر المشروع الوطني، ولجأ الى "اسلوب" يعتقد انه سيكسبه شعبية ما وسط بعض العامة، بأن يقول الفاظا لوصف الأمريكي، فيما يهرب هروبا من أي إشارة للفعل الاحتلالي.

في حوار عباس الإعلامي، أعلن رفضه لخطة ترامب بشقيها الاقتصادي والسياسي، وقال بـ "ثقة عرجاء"، ان الخطة لن تنفذ ما دام قد رفضها الفلسطينيون، وناقض نفسه بشكل عجيب، وهو يشير الى تنفيذ جوهرها في القدس واللاجئين والاعتراف بضم أراضي.

وكان ملفتا أن مر مروا عابرا على "أزمة القدس" الأخيرة، سواء ما يتعلق بالتهويد الصريح وحفر نفق تحت بلدة سلوان كمقدمة لبناء الهيكل، ومن الحالة الشعبية الغاضبة في بلداتها، خاصة العيساوية، التي لم يترحم على شهيدها ولم يتذكر مصابيها، وأشار للحدث فيها، كأنها تحدث في بلاد "مجاورة"، وليس في قلب العاصمة الفلسطينية.

خطاب بلا رؤية وفاقد لرسم عناصر الخروج من الأزمة العميقة، وهروبا غريبا من التعامل مع كيفية وضع نهاية للانقسام، بتكرار حديث مملل خارج النص العام، ورفض توضيح موقفه من دعوات لعقد لقاء عام، أو ضمن الإطار القيادي المؤقت، فيما قال إنه تقدم لحماس (دون القوى الأخرى) بمقترح لخوض الانتخابات التشريعية في قائمة موحدة، ومتهربا من الانتخابات الرئاسية، كونه يعلم يقينا حجم العقاب الذي سيناله لو فكر يوما بها...

الملفت في الخطاب الهروبي، انه بعد الحملة اللفظية "شتما" ضد كوشنير وأمريكا، كشف أنه يحتفظ بعلاقة معها وفق مبدأ جديد أسماه "الباب الموارب"،

ورغم انه لم يحدد طبيعة القضايا التي يمكن لها ان تدخل عبر هذا الباب، لكنه كشف أن الجوهري الآن تلك "الشراكة الأمنية في التحالف ضد الإرهاب".

سلطة تحت الاحتلال، منتهكة بكل أشكال الانتهاك من أمريكا ودولة الكيان، يتفاخر رئيسها بأنه "شريك" في محاربة الإرهاب، دون أن يحدد ما هو الإرهاب، وما هي الخدمات "الجليلة" التي تقدمها أجهزته الأمنية للمخابرات الأمريكية في سياق هذا "التحالف"، وهل هناك تحالف أمني دولي، دون ضوابط سياسية.

هل يعلم رئيس سلطة الحكم المحدود، بأن تعريف الإرهابي وفقا للإدارة الأمريكية يشمل غالبية قوى الشعب الفلسطيني، وأخرهم رئيس حركة حماس إسماعيل هنية، والمفترض انه "الشريك في التحالف الانتخابي" لقائمة عباس المقترحة.

المواربة هنا، ان تبقى "الشراكة الأمنية" بكل أركانها حتى المعادية للشعب الفلسطيني، فيما يتظاهر برفض سياسي لموقفها، هل هناك "رؤية أمنية" لأي دولة في العالم دون رؤية سياسية تتحكم بها...وهنا نسأل لماذا الإصرار على "الشراكة الأمنية" ما دام عباس يرفض العلاقة السياسية...وهل حقا يمكن اعتبار الرفض صادقا!

ويبدو ان عباس أصابه الإرهاق الذهني في نهاية حواره الإعلامي، عندما أشار الى انه سيوقف العمل بكل الاتفاقات مع إسرائيل "إذا" لم تلتزم بها...ياااااه على هذا التعبير العجب "إذا..."، هل يعقل أن الرئيس عباس لا يعلم أن دولة الكيان لم يعد لها علاقة بأي من تلك الاتفاقات التي باتت "كادوكا سياسيا" منذ اغتيال الخالد المؤسس أبو عمار، وكأنه لم يقرأ رسائل عريقات التي يرسلها مع كل حالة عجز لمواجهة حكومة نتنياهو، ويكمل عباس بأنه لن يقبل بسلطة ليست سلطة...أي مهزلة تجسدها هذه العبارة، وهو الذي لا يستطيع السير فوق طريق برام الله دون سماح من ضابط بجيش الاحتلال.

تهديد عباس يمثل الكوميديا الجديدة التي باتت هي سيدة الموقف السياسي، وهو تحديدا لا يملك من امره قرارا للقيام بوقف تلك العلاقات، أو فك الارتباط بدولة الكيان، لأن مصيره السياسي والعائلي بات مرتبطا بها، وأي تغيير بطبيعتها

سيكون هو الثمن الأول لها، تهديد يسمعه قادة حكومة الكيان وهم مصابون بنوبة من السخرية النادرة.

شريك أمريكا الأمني وشريك دولة الاحتلال الأمني، هل يمكن له أن يكون شريكا سياسيا لقوى الشعب الفلسطيني، وهل له ان يقود حالة غضب لحماية المشروع الوطني...اسئلة برسم النقاش!

ملاحظة: بعيدا عن حالة التضامن السياسية مع حسن يوسف، فمقابلة نجله صهيب مع إذاعة عبرية، تضع حماس في قفص الاتهام، خاصة خدمتها التجسسية لتركيا...معقول أن تكون شريك أمني معها ضد العرب...مسالة لا تحتمل الصمت!

تنويه خاص: من طرائف خطاب عباس انه شكر صبر الناس على أزمة الراتب، شكر يكشف انه "غايب فيلة تماما" عما يحدث مع الناس، صحيح ليش نسى أزمة فساد رواتب الوزراء!

بعد تصريحات نصر الله وحماد...الحرب الآن وليس غدا!

كتب حسن عصفور/ من حق أي سياسي او هاوي سياسة، ان يتحدث لرفع شأن الروح المعنوية لأنصاره ومستمعيه بكل السبل الممكنة، خاصة في ظل حالة هي الأكثر رداءة وانحدارا التي تعيشها بلادنا من محيطها الى خليجها، منطقة يتلاعب "غير العربي" بها، دون أدنى حساب لغضب أو ردة فعل من حكامها وشعوبها، ولكن أن يذهب البعض الى حد اللا معقول السياسي، فنحن أمام مشهد يزيد البؤس بؤسا...

أمين عام حزب الله اللبناني حسن نصر الله، ورغم انه أوقف أي اشتباك مع إسرائيل منذ 13 عاما، ولم ينتصر لغزة في حروبها وخاصة التدميرية عام 2014، خرج يوم 12 يوليو 2019، في ذكرى اخر مواجهة عسكرية مع الكيان (لايزال محتل جزء هام من أرض لبنان)، ليعلن ان لحزبه قدرة عسكرية

صاروخية تطال كل إسرائيل، من النقب الى إيلات، قادرة ان تعيد إسرائيل الى العهد الحجري.

وفي ذات اليوم، يخرج علينا القيادي الحمساوي فتحي حماد ليمنح إسرائيل أسبوعا لا غير لتنفيذ "التفاهمات" السرية جدا، وغيرها عليها أن تنتظر مصيرها، مع صاروخ من طراز جديد "رأسه بدرساوي وحشوته حانونية ومطلقها شجعاوي" (نسبة الى حي الشجاعية في غزة).

وقبلهما قال مسؤول في الحرس الثوري الإيراني، انهم جاهزون لتدمير إسرائيل أيضا، لو فكرت بالعدوان على إيران.

السؤال الفطري جدا، بعد سماع هذه الأقوال، لماذا الانتظار كثيرا، والشعب الفلسطيني يعيش في كابوس سياسي أكثر سوادا من أيام ما بعد الاغتصاب، حيث القدس باتت جزءا من "دولة اليهود" والمسجد الأقصى على طريق أن يصبح اثرا بجانب "هيكل جديد"، وقطاع غزة في حصار لم تعرفه مخيمات لبنان بأيد عربية ما بعد خروج الثورة الفلسطينية من لبنان، بمؤامرة إسرائيلية وبعض العرب وأطراف لبنانية، ولا نود القول إن أمريكا تفرض حضورها على منطقة الخليج...

ما دام هناك تلك القدرة التدميرية من أطراف ثلاثة، لماذا الانتظار يوما، ولا يتم العمل التنفيذي فورا للخلاص من هذا "السرطان" الذي ينهش بسرعة مقدرات الجسد العربي والفلسطيني، ومسبقا كل شعوب الأمة العربية، وبدون أي بعد "طائفي" ستخرج من الأطلسي الى الخليج، لتقف خلف إيران وحزب الله، وطبعا مع حماد لنصرتهم في "المعركة الأقدس"، لتطهير الأمة من كيان عاث فسادا وارتكب جرائما لم يرتكبها كيان قياسا بعدد السكان.

اما أن تتحول المسألة الى "صراع كلام" فتلك هي الكارثة الكبرى، خاصة وأن إسرائيل هي من يبادر دوما للعدوان على القوات الإيرانية وحزب الله في سوريا، واغتالت قيادة مركزية وتاريخية من حزب الله، فيما اخترقت قلب طهران ومشروعها النووي، دون أي رد ولو كان من "باب رفع العتب".

اما غزة، فمهلة الأسبوع ليست بعيدة، والسؤال ماذا لو لم تنفذ إسرائيل ما طالب به القيادي الحمساوي حماد، هل حقا سيكون قادرا على "قلب الطاولة" على رأس حكومة نتنياهو ويبدأ رحلة "تدمير تل أبيب"، وافتراضا انه لن يكون ردا أو ما شابه، فهل يعلن حماد حينها التنحي الكامل عن مسؤوليته الحزبية ويعود ينتظر لحظة "النصر المبين"...

رفع الروح المعنوية شيء و"التهجيص السياسي" شيء آخر...وقديما قالت الأعراب "اللي بيكبر حجره ما بيضرب"

ملاحظة: رئيس سلطة المقاطعة عباس بيقول أنه " حريص على دعم الادب والفن والثقافة في فلسطين بكل الامكانيات المتاحة"...طيب يا بسلامتك فيك تعين الروائي اللي بيعمل "جرسون في مقهى" واسمه هاني السالمي...وبدناش نقول غيره!

تنويه خاص: بيانات حكومة رام الله يوم الجمعة من الحكواتي باسمها ووزيرة الصحة ضد جرائم الكيان تجاهلت كليا ما يحدث في قطاع غزة...وبتحكوا أنكم حكومة فلسطينية...بصرحة أنتم حكومة عار وطني يا هؤلاء...

"تفاهمات حماس" مع إسرائيل...ومكانها في الصراع العام!

كتب حسن عصفور/ بين حين وآخر، يخرج بعض من "أهل حماس" ليفتح كل نيران الحقد السياسي على اتفاق إعلان المبادئ عام 1993، المعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو"، ويحلو لهذه الفئة ان تقول ما يطيب لها كلاما دون تدقيق سياسي، في النص والاتفاق، لكنها تقوم بدورها الوظيفي لتشويه منظمة التحرير الفلسطينية، وقياداتها التاريخية (ما قبل مرحلة محمود عباس).

حملة البعض الحمساوي على اتفاق أوسلو، لصالح ترويج فكرة كاذبة أكبر بان حركتهم هي "البديل المقاوم" للمنظمة، ويشيعون خداعا مكررا بأنها تخلت عن العمل العسكري، بل ان هذه "الفئة الضارة" تذهب أكثر كثيرا بنشر أكاذيبها، عبر وسائل إعلام كانت جزءا من أداة هدم المنجز الوطني لصالح مشروع التفتيت

الوطني، بأن المجلس الوطني أقدم على تغيير ميثاق منظمة التحرير طبقا لرسالة الاعتراف المتبادل بين المنظمة ودولة الكيان.

حرب البعض الحمساوي الكاره للوطنية الفلسطينية، مرتبط بجدول أعمال تحالف سياسي أسود، في قلبه الجماعة الإخوانية، ومراكز إقليمية تعتاش على بقاء القضية الفلسطينية دون حل سياسي، والتذكير به في ظل ما يكتب عن "تفاهمات حماس" مع دولة الكيان، عبر مفاوضات "غير مباشرة، او شبه مباشرة خاصة عبر الناقل القطري محمد العمادي.

ولأن حماس وتحالفها، لم تنشر يوما نصا واضحا لتلك التفاهمات، وكل ما هو رائج نصوص نشرتها وسائل إعلام عبرية، مقابل صمت حماس وتحالفها الغزي، يخرج بين حين وآخر أحدهم ليشير ان إسرائيل لم تلتزم بما تم الاتفاق عليه.

عدم نشر نص لأي من "التفاهمات" هو شكل من أشكل الاعتراف برداءة ما توصلوا اليه، وخوفا من كشف بعض مظاهر الإملاء التي فرضتها حكومة نتنياهو على حماس وتحالفها السياسي – العسكري، بما قد يفجر داخلها خلافا بين تيار "التكفير والهجرة السياسية" الذي لا زال قوة كامنة يستغل أي حدث لينطق كلاما سما في الجسد الفلسطيني، وتيار "الواقعية السياسية" المتنامي منذ مؤتمر حماس الأخير.

بالتأكيد، هناك تخوف أيضا، ان يذهب البعض للتعامل مع نص الاتفاق على أنه يحمل بعدا سياسيا، ما يكرس وجود "تجاوب إيجابي" من قيادة حماس مع الصفقة الأمريكية الهادفة لتعزيز فصل الكيانية الفلسطينية وفقا للمشروع التهويدي، وخطف "يهودا والسامرة" بعيدا عن "غزة الملعونة توراتيا".

هناك محاذير تثار بين حين وآخر عن تلك الاتفاقات الخاصة بقطاع غزة، فيما يمثل فصل لمعادلة "التفاوض العامة"، وعدم خدمة "القوة الغزية" لمساعدة "الضعف" في شمال بقايا الوطن، وكأن بات هناك مسارين تعمل إسرائيل على تكريسهما، مسار تفاوضي مع قطاع غزة، ومسار تهويدي في القدس والضفة، وهنا تبدوا المسألة كرشوة ما وليس نصرا ما...

من حق حماس والتحالف السياسي الغزي الذي وافق على تلك الاتفاقات، العمل لمنع حرب على قطاع غزة، ولكن قبل ذلك يجب القيام بقراءة سياسية عامة للمشهد الفلسطيني وطبيعة الصراع القائم، وهل المصلحة تهدئة "الجبهة الغزية"، فيما دولة الكيان تقوم بتنفيذ المشروع الأخطر على فلسطين منذ الاغتصاب الكبير عام 1948.

المسألة، ليست مع أو ضد هذه التفاهمات، ولكن كيف يمكن التعامل معها ضمن السياق العام للمعادلة الوطنية، وقطع الطريق على الاستغلال الإسرائيلي لها، خاصة في مرحلة تنفيذ المخطط الأمريكي التهويدي، ولم يعد ذلك سرا، بل أن التنفيذ قطع شوطا طويلا في الوصول الى محطته الأخيرة.

ربما يستخف البعض بالقدرة العسكرية الغزية وما يمكن ان تلحقه بكسر شوكة المحتلين وكيانهم، ولكن أيضا، لا يجب الذهاب بعيدا في تضخيم تلك القوة كما تحاول بعض الأطراف، لكن ما لا يجب أن يتم تجاهله ألا تكون تلك القوة عاملا "تفاوضيا" لصالح جزئية قد تكون ضررا وطنيا.

هل تعيد قيادة حماس وتحالفها "السياسي الغزي" طبيعة التعامل مع جوهر التفاهمات لتصبح جزءا أكثر شمولية، تلك هي القضية التي تستحق التفكير دون تيه!

ملاحظة: الحملة التضامنية مع القيادي البارز الحمساوي حسن يوسف، بعد نجاح جهاز أمني إسرائيلي بتجنيد ولده الثاني، رسالة صارخة ضد تيار التكفير والتخوين الذي بات حاضرا في المشهد الفلسطيني...درس بأن القيمة الوطنية لن تزول بظلاميتكم!

تنويه خاص: مظاهرات يهود أثيوبيين في إسرائيل كشفت عمق العنصرية التي تضرب هذا الكيان...قديما كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تعرف كيف تستخدم ذلك لخدمة فلسطين...الآن باتت خبرا لا أكثر لأن فصائل فلسطين غابت عن قضيتها!

"تفاهمات غزة الإنسانية" ومؤامرة "الفصل السياسي"!

كتب حسن عصفور/ فجأة تذكرت حكومة رام الله قضية "المؤامرة الكبرى" لفصل الضفة عن القطاع، او عكسه، مع نشر خبر موافقة حكومة الكيان الإسرائيلي على بناء مشفى شمال القطاع قريبا من معبر بيت حانون، ونشرت قرارا لها وضعت كل سمها السياسي فيه، مع أن رئيسها قد نشر توضيحا كان له أن يفتح الباب لشكل جديد من التعاون بين جماحي البقايا، لكن الإعلام الرسمي لسلطة المقاطعة انحاز لبيان الحكومة، وليس توضيح رئيسها، ضد بناء المشفى، الذي تراه "رمزا" لمؤامرة الفصل.

مفارقة حكومة رام الله وإعلام سلطة المقاطعة، انه لم يوضح حقيقة موقفه من التفاهمات التي تم التوصل اليها مرات عدة، ولا تزال مسلسلا مستمرا، برعاية مصرية ومساهمة مباشرة مالية وتفاوضية من "دولة قطر"، وهل تساهم تلك في تكريس "مؤامرة الفصل السياسي"، وتمرير الخطة الأمريكية، وهدم المسجد الأقصى وتهويد البراق وخمس مساحة الضفة الغربية، ومنع المقاوم الشعبية وفرض القانون الإسرائيلي على الطرق.

سذاجة هذه المجموعة ورئيس المقاطعة، انهم يعتقدون أن "الصوت العالي" عن المؤامرة، ينسي الناس من هو الأداة الحقيقية لتمريرها، منذ أبريل 2017، عندما قرر رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود محمود عباس اعلان حرب شاملة على قطاع غزة، وبلا أدنى خجل سياسي – وطني طالب دولة الكيان بمساعدته في تلك "الحرب المقدسة"، وهو الذي يمنع هواء "الحرب" على المحتلين، ويمثل جدارا واقيا لهم وأمنهم.

من حق كل فلسطيني "وطني"، وليس شريكا للمحتل، ان يعمل على مقاومة مؤامرة "الفصل السياسي" بين جناحي بقايا الوطن، ومشروع التهويد العام، ولكن، هل منع المشاريع الإنسانية عن قطاع غزة، هو البوابة الكفاحية لإسقاط الخطة الأمريكية، ووقف تلك المؤامرة التي هي الأخطر على القضية الفلسطينية.

كيف يمكن ان يتم حصار القطاع بأبشع أشكاله وغلق كل المنافذ على أهله، ويترك له "طاقة" إسرائيلية صغيرة جدا، تستخدم ليس لبقاء الحياة بل لمنع

الانفجار الكبير، والذي لو حدث سيكون كارثة إنسانية، لكنه أيضا سيحدث دمارا مجاورا، ومعه سحق المشروع الوطني الفلسطيني.

المشاريع الإنسانية في قطاع غزة هي جزء رئيسي من "التفاهمات" العلنية، وهي جزء من ثمن لحالة "الغضب الشعبي" التي انطلقت يوم 30 مارس (آذار) 2018، وقدم مئات الشهداء ليس دفاعا عن قطاع غزة، بل من أجل فلسطين، وليت هذه المجموعة تتذكر أن المنطقة الوحيدة التي قدمت 70 شهيدا رفضا لنقل السفارة الأمريكية الى القدس كانت "شبه الجزيرة الغزية"، في حين لم تخرج مظاهرة واحدة في الضفة بأمر من رئيس المقاطعة.

المشاريع التنموية – الإنسانية لقطاع غزة، ليست ضرورة فحسب، بل هي حق وواجب، وجزء من الالتزام الرسمي، وليس عكسه، ومن العار أن تقف حكومة عباس ضد أي مشروع إنساني سيتم عمله في قطاع غزة، ما لم تتقدم هي بالبديل لأي من تلك "المشاريع المشبوهة".

ولكي نقطع سبل المؤامرة، وقطع حبالها، لتعلن حكومة رام الله عن استعدادها لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة من طرفها، وجاهزيتها للتنفيذ الفوري.

وهنا، نتقدم باقتراح تشكيل "لجنة ثلاثية" تمثل "حكومة رام الله" والقوى الوطنية في قطاع غزة والأمم المتحدة، لتكون هي الراعي الرسمي لكل المشاريع الإنسانية لقطاع غزة، لجنة تراعي البعد التنموي الخاص للقطاع وأهله، والعلاقة السياسية الوطنية، ولذا المقترح أن يمثل قطاع غزة في اللجنة ليس بحماس، بل شخصيات تتفق عليها "هيئة العمل الوطني"، تكون مهنية متخصصة وليست حزبية.

هل لحكومة رام الله أن تعلن موافقتها على تشكيل "اللجنة الثلاثية" لو حقا كانت مخاوفها "سياسية"، أم انها تستمر في حصار قطاع غزة لتبقي حديث "المؤامرة" وليس "حديث الحل"...بانتظار الرد يا "حكومة" بلا ملامح وطنية!

ملاحظة: "إشاعات" منتشرة أن "رؤوس من الفرقة العباسية" حان قطافها بتهم الفساد، لأن الضفة تغلي من فضائح بلا حدود..."خبثاء" يرونها محاولة إنقاذيه

من رئيس الفرقة لسمعته وعيلته، وتغطية على "فضائح التنسيق الأمني...مع هيك ليسقط الفاسدين بالمفرق والجملة!

تنويه خاص: مأساة ابنة الصحفي فتحي الصباح، رسالة مكثفة جدا للكارثة التي يتعرض لها مليوني فلسطيني في غزة...تخيلوا أن شخصية عامة معلومة تستصرخ تحويلة علاج...هل حقا هناك من يصدق أن رافضي علاج طفلة غزية يمكن ان يكونوا "وطنيين" ...بس!

ثقافة "الفصل العنصري" وحكومة رام الله

كتب حسن عصفور/ يبدو أن حكومة رام الله الجديدة، مكلفة من قبل رئيس سلطة الحكم "الضيق" وطنيا وسياسيا، تسارع لتكريس الفرقة العامة بين بقايا الوطن، في زمن قياسي.

منذ تشكيلها وهي تعمل وكأنها مجلس وزراء محدود لمدن بالضفة الغربية، دون القدس، ولا يثيرها ما يقال أو سيقال عما تفعل، ما دام "الوالي" وصاحب الأمر الحقيقي غير مصاب بضيق مما تفعل.

قبل أيام، وبشكل مثير للاستفزاز الوطني، أصدرت تلك "الحكومة المحلية"، بيانا اعتبرت فيه انشاء مشفى في شمال قطاع غزة، "جريمة سياسية" ترمي الى ترسيخ بعد يؤدي الى تنفيذ "الخطة الأمريكية"، تصريح يشير الى ان تلك الحكومة لا صلة لها بحقيقة الواقع في قطاع غزة، وحاول وزيرها الأول د. محمد أشتية تطويق أثر ذلك التصريح ذي ملامح "عنصرية"، لكن محاولته باءت بالفشل السريع، لأن الرئيس المباشر أمر إعلامه بتبني رواية البيان الانفصالي.

وبعدها بأيام، وقعت "حكومة الحكم الضيق" عدة اتفاقات مع الأردن، لم يلمس فيها أي مؤشر له صلة بقطاع غزة، وكأن القطاع أصبح "غير ذي صلة" بنشاطاتها، اتفاقات تناولت مختلف أوجه الحياة جميعها تخص الضفة الغربية.

ولأن المسألة ليس سقط سهوا، من عقد الاتفاقات خرجت وزير صحة الحكومة محددة الانتماء والمسؤولية، ومعها الخارجية، ببيان حمل كل أشكال الغضب

"اللغوي" حول جريمة إسرائيلية ضد طفل أصيب في بلدة بشمال الضفة، بيان كله "حق"، لكنه تجاهل كليا أي إشارة لمصابي قطاع غزة في ذات اليوم الذين أصيبوا برصاص قوات الاحتلال خلال مسيرات كسر الحصار، ولن نقف على ان تلك الوزيرة أرسلت ذات الطفل للعلاج في مشافي إسرائيلية رغم اتهامها بكل التهم الممكنة.

من يتابع نشاطات حكومة عباس الخاصة، يلمس ان قطاع غزة لم يعد حاضرا سوى ما يتعلق بالتهم، وعل هذه الحكومة، تحمل "ضغينة سياسية" تفوق كثيرا ما كان خلال حكومة "الفتى رامي"، رغم ان وزيرها الأول قال "كلاما طيبا" في مناسبات متلاحقة، منها استعداده للذهاب الى غزة، دون ن يقول لنا ما هو المانع في ذلك، لكن الفكرة أن القطاع ليس محذوفا من ذاكرته، كغيره من وزراء الحكومة العباسية.

هل وصلنا الى حالة من التمييز السياسي – الاجتماعي، بين أبناء الضفة والقدس وقطاع غزة، بما يحمل شبة تمييز عنصرية، حق لـ "الأبيض" ليس كما حق "الأسود"، رغم ان القانون لا يميز، لكن الممارسة تميز وفقا للهوى.

لا يكفي أن يكون لديك بعض غزيين في وزارتك، فتلك مسألة تشابه وجود "مسؤول من "الفلاشا" في حكومة نتنياهو، التي تنبض عنصرية ليس ضد الفلسطيني والعربي فحسب، بل ضد يهودي ليس أبيضا.

سلوك حكومة عباس الأخيرة، سلوك متسارع للخروج "الآمن" من قطاع غزة، كجزء تنفيذي للخطة الأمريكية، تتوازى وما يحدث في لبنان ضد الفلسطيني، كان عاملا أم مستثمرا، فالهدف هو الهوية وليس العمل، وهو ما يحدث من تلك الحكومة مع أهل القطاع، الهدف "الغزازوة" بذاتهم وليس بفصائلهم.

كان لهذه الحكومة ألا تكون في شبه الاتهام التمييزي (العنصري)، لو انها أقدمت على خطوة عملية واحدة تظهر أنها على صلة بالمشهد الإنساني، قبل السياسي في القطاع، ولا نعتقد أن وزيرها الأول وهو اقتصادي يجهل سبل ذلك، بل هو أعلن بعضا منه، قبل أن يحبطه الرئيس الأول للحكومة المحدودة الانتماء الوطني.

السؤال ليس لحكومة "البيض"، ولكن لبعض من يشارك فيها ويدعي رفضه لسلوكها، الى متى الاستفادة من ميزات حكومة الفصل العنصري على حساب مبادئ رافضة لها...

قطاع غزة، عليه أن ينتفض وطنيا بلك السبل الممكنة رفضا لعنصرية تتسارع تكريسا وسلوكا انفصاليا يبحث بناء "جدر عازلة"...السبل ليس بيانات وهمية لمصالحة لن تكون في هذا "الزمن النذل".

ملاحظة: تنفيذية منظمة المقاطعة تراقب تطورات الغضب الفلسطيني في لبنان بجولات افتتاح سلسلة مطاعم "كنتاكي" الأمريكية...تنفيذية غابت حتى عن الكلام واكتفت بمهاتفة بلا مصداقية ولا أثر... كوشنير وغرينبلات "حلمكم الصهيوني" ليس بعيدا!

تنويه خاص: أحسنت حماس التبرؤ "البياني" من تصريحات فتحي حماد، لكنها لم تتصد لدعوة "داعشية مجتمعية" تحت ستار "الحرب على التبرج"... ملاحقة "التكفيرية الجديدة" واجب وضرورة لأنها اشد فتكا بالوطن ووحدة الناس!

حرب أمريكية متنوعة على الأونروا بـ "غلاف الفساد"!

كتب حسن عصفور/ منذ فوز الرئيس الأمريكي "الشعبوي" الصهيو مسيحاني، دونالد ترامب، وتعيينه فريق يهودي متطرف توراتيا لإدارة ملف الشرق الأوسط، ووكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، هدف مباشر له ولأدواته، كي يتم تصفيتها بكل السبل، بدأت بوقف التمويل، ولم تنته بها، بل فتحت "حربا سياسية" في الأمم المتحدة لطي صفحتها نهائيا، كونها تمثل "رمز النكبة الكبرى"، التي تذكر بما قامت بهد إسرائيل اغتصابا لأرض فلسطينية، وتهجير غالبية أهلها بالقوة وعبر ارتكاب جرائم حرب لم يغلق التحقيق فيها بعد.

إدارة ترامب، اعتبرت الوكالة الأممية، الهدف الأول الذي يجب تصفيته في طريق تنفيذ خطتها الإقليمية الكبرى، كي تنهي كليا قضية اللاجئين، حيث تعلم يقينا ان لا حل للقضية الفلسطينية، ولا سلام دون حل عادل لها، وهناك عشرات

القرارات التي تحمي تلك القضية، أبرزها قرار 194، الذي ربط الاعتراف بدولة الكيان بتنفيذها القرار، ورغم عدم الالتزام بذلك، لكنه لا زال "سيفا" مسلطا، تدرك "الإدارة الصهيونية الحاكمة" في البيت الأبيض قيمة ذلك القرار.

حتى مبادرة السلام العبرية 2002، رغم "ليونتها" العالية بحثا عن حل سياسي، لم تتمكن من تجاوز تلك القضية، ووضعتها في سياق "حل متفق عليه"، لذا الحرب على قصية اللاجئين تبدأ من تدمير المؤسسة الأممية التي جاءت بقرار تعني باللاجئ الفلسطيني الى حين انتهاء القضية.

ولم يكن من باب المصادفة السياسية، ان تفتح بعض الدول قضية الأونروا واللاجئين الفلسطينيين، تزامنا مع الخطة الأمريكية، ومنها خطة وزير العمل اللبناني، الذي يتصرف كحاكم مطلق مستندا الى قانون تتجاهل القوى ومنها رئاسة الحكومة ضرورة تغيير بعض نصوصه الخاصة بالفلسطيني لو انها كانت تبحث حلا.

الخطة اللبنانية "المفاجئة" تبدو وكأنها حالة "قياس" لرد الفعل على ما سيكون في مناطق أخرى، فالمسألة لن تقف هناك، فحيث يمكن لأمريكا ان تحدث "حصارا للفلسطيني اللاجئ " لن تدخر جهدا للقيام به، وربما تنتقل الى مطاردة الفلسطيني في مناطق الشتات لفرض حالة سياسية خاصة، تساعدها على ترسيخ معالم مخططها التهويدي في الضفة والقدس، وإقامة تشويهات كيانية في بقايا الوطن الفلسطيني.

وضمن حربها على هذا الرمز السياسي – القانوني، فتحت أوساط – أدوات ما أسموه "ملف الفساد"، بدأت عبر شخصية فلسطينية ترتبط بعلاقة خاصة مع موظفة أمريكية في القدس، ليصبح الأمر وكأنه "المقدس الأبرز"، والعنوان الأهم إعلاميا، وسريعا أعلنت مملكة هولندا وقف دعمها للأونروا، وتبعتها مملكة سويسرا بذريعة "الفساد"، أوقفت الدعم دون تحقيق يثبت ذلك، وهو الأمر الذي ما كان يجب أن يكون، ليكشف ان المسألة المركزية، ليست مقاومة "فساد" بل مقاومة "دور ومكانة" لمنظمة، هي شوكة أساسية في طريق الخطة التوراتية التهويدية لتصفية الكيانية الفلسطينية.

من حق أي طرف كان، إن كشف فسادا مقاومته عبر القانون، ويحاسب كل فاسد على فساده، لكن ان يتوقف الدعم، فذلك ليس محاربة لفساد، بل محاربة موقف، وهو ما يثير كل أشكال "الشبهات"، ان الغاية الحقيقية ليست اصلاح وتصويب مسار سلوكي – أخلاقي، بل جزء من مخطط أقرته الإدارة الأمريكية لتحطيم وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين، برمزيتها ودورها.

ولذا، الحرب الأمريكية متعددة الأشكال، تستدعي حركة سريعة لحماية الوكالة الأممية من الغدر القادم، ولا شك بأن الجامعة العربية تتحمل مسؤولية خاصة، ولتعمل مع الأطراف ذات الصلة لمتابعة ذلك، وأيضا متابعة "ملف الفساد"، كي لا يصبح "قميص عثمان" معاصر.

ملاحظة: بعض كلمنجية سلطة رام الله أعلنوا تشكيل "لجنة الوقف"، وأن عباس أصدر قرارا بها، الغريب ولا وسيلة رسمية عباسية نشرت هيك قرار...يا الحكواتيه كذابين، يا عباس ضحك عليهم...لا وسط بينها!

تنويه خاص: دولة الإمارات تبرعت بـ 50 مليون دولار لوكالة الأونروا...الصين تبرعت بمليون دولار...البعض العباسي تذكر الصين وتجاهل الإمارات مع أن الفرق 50 ضعف...الحقد غلاب!

حرب توتيريه "خليجية فلسطينية"...من ولمن؟!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، وبلا أي سبب موضوعي، بدأ بعض من "صحفيين وشباب" سعوديين "حرب كلامية" ضد الشعب الفلسطيني والقضية الوطنية، ولم تتوقف هنا، بل أنهم ذهبوا بعيدا في التمجيد بدولة الكيان، وبعض تلك الكتابات نشرت في صحف تصدر في الرياض، حملت اساءات لا يجوز الصمت عليها.

وكان التقدير، ان تخرج جهة حكومية سعودية لتضع حدا لتلك "المهزلة السياسية"، ليس لكونها حملة لا تخدم المملكة، ولن تضيف لها مجدا بل تشكل إهانة صريحة لها، قبل ان تكون إهانة للفلسطيني، شعبا وقضية، وأدى ذلك

السكوت الغريب، الى اتساع حركة "معاداة الفلسطيني" على مواقع التواصل الاجتماعي بأشكال متباينة، بحيث أصبحت وكأنها ظاهرة لها هدف محدد، تديرها جهات محددة.

وجاءت قضية زيارة بعض "المتوترين المجهولين" الى تل أبيب، و"الفيلم الغريب" لشخص يقال إنه سعودي الجنسية للمسجد الأقصى، والفيديو الذي صاحبه، ليفتح نيران اشتعلت، ولم تنطفئ بعد، بين ما يوصفون بشباب خليجي، وشباب فلسطيني، حرب يمكن وصفها "حرب الفيديو المتبادل".

المفارقة التي تستحق الاهتمام، وأيضا، العمل لمحاصرتها، ان الطرف الأكثر استخداما لهذه "الحرب التويتريه" دولة الكيان بكل أجهزتها الأمنية – الإعلامية، ومعها دولة قطر وادواتها في الجماعة الإخوانية وبعض من حماس، وأطراف غير عربية لها مصلحة مباشرة في توسيع رقعة "المعارك التواصلية الاجتماعية" بين فلسطينيين وخليجيين (عدا قطر وعمان).

وبشكل مريب، انتشر فيديو غنائي في عرس فلسطيني أصبح "خبرا عالميا"، حمل كل أشكال الكراهية للعربية السعودية والبحرين والإمارات، ما استدعى ردا مباشرا من شباب خليجي، لتدخل "المعركة" طورا جديدا، اجبر رئاسة سلطة رام الله على إصدار بيان خاص يدافع عن العربية السعودية وموقفها من دعم القضية الفلسطينية.

توقيت "الحرب المفتعلة" يثير كل أشكال الريبة السياسية، حيث تقوم دولة الكيان بمجزرة سياسية ضد منازل "واد الحمص" بصور باهر في القدس المحتلة، ومع التسارع في تنفيذ الصفقة الإقليمية الكبرى (صفقة ترامب) فلسطينيا وعربيا، ولم يكن مصادفة ابدا استغلال الإعلام العبري كل ما يقال من هناك او هنا لإعادة بث أي من تلك المنشورات لزيادة نار الكراهية – العداء، وتعززها منصات قطرية تركية وإيرانية والجماعة الإخوانية، وتشارك بها عناصر من حماس لم تعد مجهولة.

الحرب ليست دفاعا عن السعودية، بل هي إساءة مباشرة لها، كما هي ليست دفاعا عن فلسطين، بل مساهمة مباشرة لخدمة عدوها، وكل من يشارك بها هو

جزء من "منظومة أمنية معادية"، لها هدف مباشر بتعزيز خلافات ليست لمصلحة القضية الوطنية.

وهنا، ليس مطلوبا ابدا الصمت على أي مسيء لفلسطين، أي كانت جنسيته، وليس مطلوبا امام الحرص التعامي على بعض "الشاذين سياسيا" ممن فتحوا نيران العداء للقضية الفلسطينية، و"حبا" لدولة العدو القومي، فمواجهة تلك الأصوات يجب أن تكون بصفته وليس بجنسياتهم، وبالقياس هناك فلسطينيين أكثر إساءة للقضية من هذه الأصوات، ولن نفتح ملف واقع لم يعد مجهولا من هي الأدوات العملية التي تساعد على تنفيذ المشروع التوراتي.

وبالمقابل، نتطلع الى أن يتم العمل على محاصرة "أصوات الفتنة" بأي جنسية كانت، قبل أن تصبح ظاهرة سامة، وهناك سبل لا متناهية لذلك.

الصمت على الإساءة لفلسطين ممنوع، التعميم في الرد غير مسموح...مع الحذر ألا يكون الأمر جزءا من مؤامرة استكمال تنفيذ المشروع التهويدي – التوراتي، بيافطات متعددة ومختلفة.

ملاحظة: قيام حماس وسلطتها "القهرية" بفرض ضرائب غريبة على سكان قطاع غزة، وبلا مبرر، لتدعيم خزينتها وتغطية نفقات موظفيها هو شكل من اشكال "المال الحرام"...بكفي!

تنويه خاص: نصيحة لـ "فصائل الزفة" بالتوقف عن مدح قرار عباس حول الاتفاقات وتعليقها...طيب بالأول اسألوا عن "لجنة التنقيب" اللي حكى عنها، متى تلتقي ومتى تنتهي، وبالأصل شو بدها تبحث...بعدها زمروا لتشبعوا!

خطوة حماس الهروبية في بلدية غزة...أفضل!

كتب حسن عصفور/ في مسار يبدو انه غير متسق مع "تطورات المشهد السياسي العام"، خاصة ما يسمى "إعلان القيادة" بوقف العمل بالاتفاقات مع إسرائيل، أقدمت حركة حماس على القيام بمسلسل جديد، لتعزيز سلطتها في

قطاع غزة، تغييرات موسعة في جهازها "السلطوي" الأمني والمدني، في رسالة أنها لا تفكر بغيرها، وما تريده ليس سوى أن تكون "قبضتها" هي الأعلى.

لن نقف كثيرا أمام تفاصيل تلك التغييرات، ولكن الأهم الذي ثار "جدلا" هو قيامها بتعيين رئيس لبلدية غزة، بطريقة "انتخابية طريفة" وغريبة عن الحال الفلسطيني، حيث قامت أجهزتها الأمنية – الدعوية (باعتبارها من يقرر) بتعيين جسم خاص، أسمته "المجمع الانتخابي"، وهي فكرة يبدو ان بعضهم استنبطها من الطريقة الحزبية الأمريكية في الانتخابات.

"المجمع الانتخابي" وفقا لحماس، هو جسم تمثيلي لهيئات ومؤسسات وشخصيات، بالتأكيد، جميعها ينال رضا الأمن الحمساوي، وقبلهم "إمراء المساجد"، الهيئة التي لها اليد الطولى في تزكية أبناء القطاع لأي منصب كان، فمن لا يرضى عنه "أمير الجامع" في منطقته لا مكان له في الوظيفة العامة.

القاعدة الانتخابية الحمساوية الطريفة، بالقطع عمل لا صلة له بالديمقراطية، لا من قريب ولا من بعيد، وهي "حالة كوميدية" تضاف لكل ما هو هزلي في المشهد الفلسطيني العام، وتكرس ان الحزب الحاكم، في بقايا الوطن بجناحيه، يتصرف وكأنه "المالك العام"، ما دامت "القوة الأمنية هي الحل".

كان لحماس، لو أن نواياها وطنية بامتياز، ان تعرض الأمر بشكل علني في سياق الأطر الوطنية المشتركة، وتترك لها حرية القرار في اختيار شكل تعيين رئيس بلدية غزة، من أجل التطوير وتحسين الخدمات، خاصة وأن هناك مؤشرات عدة على سوء العمل فيها، الى جانب ما يشار من استغلال نفوذ لتمرير مصالح خاصة، حزبية أو شخصية.

ولأن "ثقافة حماس غير ديمقراطية" وترفض فكرة "الشراكة الحقيقية"، لجأت الى فرض نمطها الخاص، وتصر على أنه "أسلوب ديمقراطي"، ولكن الحقيقة الأبرز هي أن الأجهزة الأمنية الحمساوية، قدمت نصيحتها للقيادة السياسية للحركة، ان أي انتخابات في القطاع ضمن الواقع القائم، سيؤدي الى هزيمة قاسية لمرشحيها، ما سيضعها امام خيارين، تزوير النتائج وتلك فضيحة لن تمر مرورا عابرا، او القبول بالنتائج وتلك "كارثة شعبية" في ظل الادعاء بأنها الحركة الأقوى.

وهروبا من ذلك، لجأت الى "الشكل الكوميدي" في الاختيار، وتخيلوا أن هذا الهروب من هزيمة محققة، يحمل جوانب إيجابية، حيث لو جرت انتخابات بلدية، فذلك يتطلب موافقة لجنة الانتخابات المركزية (لجنة حنا ناصر)، وأيضا إشراف وزارة الحكم المحلي والبلديات، وهنا ستبدأ "معضلة" أي وزارة هي صاحبة الحق، هل هي "وزارة حماس" أم وزارة رام الله، وبالتأكيد لجنة الانتخابات المركزية لن تعترف بوزارة حماس، والأخيرة لن تقبل بإشراف وزارة رام الله.

الحل الهروبي الحمساوي من الانتخابات ليس كله "شر سياسي"، بل ربما راهنا أقل ضررا وطنيا من البديل الديمقراطي".

رب ضارة نصف نافعة، ولكن ليس بحسن نية وطنية من حماس، فهو كان خيار الهروب من مواجهة الخيار الشعبي...ذلك الدرس الذي على قيادة الحركة أن تدركه جيدا، أن أهل القطاع ليسوا راضين بمنهجكم السلطوي!

ملاحظة: من سخريات منتجات قرار "وقف العمل" إياه المكرر للمرة العشرين، ان تقرأ لأحدهم أن لجنة المراجعة ستلتقي اليوم أو غدا...تصريح يكشف أن العشوائية هي السيد، والدجل السياسي هو المبدأ الناظم... شطور يا "حمودة"!

تنويه خاص: الحديث عن قرار رفع سن الزواج للمرأة الفلسطينية يستحق التقدير وفقا لمصائب الاستغلال السري للزواج المبكر القهر، فأسرعوا بسن القانون حماية للماجدات، فيبدو أن بلادنا تعيش "زمن المافيا العام"...

شيزوفرينيا "سياسية" فلسطينية بين لبنان وبقايا وطن!

كتب حسن عصفور/ يمكن للفلسطيني أن يصاب بحالة من "صداع مزمن" وهو يتابع "المشهد الفصائلي" في الوطن والشتات، وكأنه أمام مشهد سريالي بالمعني الحقيقي.

في بيروت، حدثت خطوتان، تكشفان أن هناك نسخ مختلفة لتلك الفصائل، حيث عقدت مختلفها، من فتح (م7) الى حماس مرورا بأسماء ما تحب أن تسمع،

لقاءات أكدت على كل ما هو جيد وممكن وضروري، وتجسيد لـ "وحدة سياسية" بين أطرافها، بل وتعاهد على "العمل المشترك ضد أي "مشروع معادي".

ومن مفارقات ذلك، ان هناك فصائل لا يمكن لفتح (م7) أن تجلس معها داخل بقايا الوطن، بل تعتبرها "منشقة وخارج الإجماع"، لكنها في بيروت هي "شريك سياسي".

من حيث المبدأ، يمكن القول أن المشهد الفلسطيني" في السماء اللبنانية هو الصواب الكامل، وما يجب أن يكون قاعدة عمل للحركة "الوطنية" الفلسطينية، حيث اللقاء من أجل مواجهة المشروع المعادي، ليس فقط الخطة الأمريكية، بل هناك معركة كبرى تتوحد فيها الخطة الأمريكية مع المشروع التهويدي العام، والذي بدأت أسسه تتسع وتتعمق في الضفة والقدس، فيما تبتعد الوحدة الجغرافية بالتوازي مع الوحدة السياسية بين جناحي "بقايا الوطن".

والسؤال، كيف يمكن ان نتعامل بصدق مع بيانات "فصائل" تلتقي في بيروت: بأريحية كاملة ضمن "روح الإخوة والشراكة"، وبالتوازي في بقايا الوطن، تفتح كل نيران التخوين والتشكيك، والبحث عن كل مفردات "الردح الوطني" لوصف "الآخر"، وتصل الى حد أن لا لقاء ولا اتصال ولا حديث بل ولا هاتف، معه.

هل يمكن لأي عاقل سياسي، ان يرى في هذه الفصائل "أدوات عمل" لمصلحة القضية الوطنية، وهي فاقدة القدرة على تحديد من هي أولا، ومن هو "الآخر" لها، وهل هي متعادية متحاربة ام شريكة ما في عمل ما.

الأصل هو "المشهد اللبناني" وليس مشهد بقايا الوطن، التقسيمي – التخويني، لكن ذلك المشهد تستمر قيمته الى حين مغادرة مكان اللقاء، فندقا ام منزلا، ام مكتبا ما، لتعود "ريما لأسفل عاداتها القديمة" في وصف من كان قبل لحظات شريكا بما يحلو من صفات كلها "غير وطنية".

في يناير 2017، التقت الفصائل الفلسطينية كافة، في بيروت لبحث مستقبل عقد المجلس الوطني، أو ما يمكن اعتباره "لجنة تحضرية" برئاسة المناضل التاريخي "أبو الأديب الزعنون" رئيس المجلس الوطني، واتفقت على محددات سياسية للمستقبل الجديد، واعتقد الجميع، ان هواء بيروت نجح في هزيمة جوهر المخطط

الإسرائيلي في استمرار الانقسام، ووضع بداية تاريخية جديدة للعمل لوحدة في إطار منظمة التحرير لتصبح جسما يحتوي كل الفصائل للمرة الأولى، وتحقيق "حلم الخالد الشهيد المؤسس ياسر عرفات"، الذي حرمته منه قيادة حماس لاعتبارات معلومة، وأن بيان بيروت كسر كل "العقبات" نحو بناء كفاحي.

ولكن، وقبل ان يغادر "المتفقين" العاصمة اللبنانية، جاء أمرا لينهي كل ما اتفق عليه، وينسف "حلما سياسيا" كاد ان يرى النور، محمود عباس رئيس سلطة الحكم المحدود، منفردا، وبلا أي مسؤولية وطنية، قرر نسف الاتفاق الذي كان محل إجماع سياسي فلسطيني، وبرعاية رئيس المجلس الوطني، لكن رغبة عباس "الانقسامية" فرضت ذاتها.

من رفض "نتائج لقاء بيروت يناير 2017"، لن يسمح باتفاقات حقيقية لإنهاء النكبة الانقسامية...إما الصبر أو العودة الى لبنان مقرا ومستقرا...!

بيروت لها سحر" خاص على ممثلي تلك الفصائل" لكن "سحر عباس" اقوى...

ملاحظة: رحل بلا ضجيج كما عادته ...رحل صاحب الاسم الذي اثار "زوبعة" يوم اعتقاله بما جسدته "هويته الدينية" قبل الوطنية...رحل صاحب كتاب "تغريبة بني فتح"...رحل المناضل "الخاص" وليم نصار...فهل يكرم بوداع يليق بعطاء!

تنويه خاص: السودان أخيرا يصل الى أول محطة نحو بناء بلد جديد، خارج الإرهاب، توافق وطني – عسكري لمستقبل يختلف...تجربة تستحق القراءة السياسية!

عملية خانيونس...هل من دروس مستفادة فلسطينيا؟!

كتب حسن عصفور/ أعلنت دولة الكيان الإسرائيلي نتائج التحقيق الخاص بـ "عملية خانيونس" الفاشلة، حيث حاولت "قوة خاصة" من النخبة في جيش الاحتلال، تنفيذ عملية "اختراق أمني"، وكشف أن الفشل كان هو حصيلة تلك "العملية".

تقرير نتائج التحقيق الإسرائيلية، وبعيدا عما بها من "صواب" أو عدمه، يفتح باب السؤال هل هناك "رواية حمساوية" موحدة لتلك العملية التي تفتخر بها أجهزتها الأمنية، ولها الحق بذلك، لمنعها عملية لو نجحت سيكون لها آثار تخريبية أو عمليات تجسس كبرى داخل المدينة.

من المتابعة السابقة، تعددت الروايات عن حقيقة "العملية"، من كشفها الى تطور الأحداث خلالها وبعدها، من كيفية الدخول الى عملية انسحاب "افراد القوة الإسرائيلية" مع قتيلهم، دون أن تتمكن قوات حماس من اعتقال أي منهم، علما بأن الاكتشاف كان في قلب بلدة شرق خانيونس، وكان بالإمكان اعتقال كامل أفراد تلك العملية.

نعم، الاكتشاف بذاته عمل له التقدير، لكن انسحاب كل أفراد المجموعة سالمين مع قتيل، هو فشل من الوجهة الأخرى أمنيا، بعيدا عن أي تبرير مسبق، والأهم مسار العملية والأدوات وآليات العمل التي أوصلتها الى عدة كيلومترات في المنطقة.

الفشل الإسرائيلي في العملية، لا يكفي أن نسجل فرحا به، فذلك بعض من جوانب المشهد، وما يجب أن يكون جوانب أخرى أكثر أهمية من إفشال المهمة عند نقطة ما، وهذا ما يستوجب عملا أمنيا جادا، وما يفترض ان جهاز حماس الأمني (القسام والداخلي)، قد قام به وبحرفية عالية.

ولكن، هناك حق عام للشعب الفلسطيني، يجب أن يعلم حقيقة "الحدث"، وان تكون نتائج التحقيق علنية قدر الممكن، ولا يجب ان تصبح معلومات مسار الحدث، وما بعده خاضعا لـ "تسريبات" قد يكون ضررها أكثر كثيرا من عدم نشر الحقيقة بالقدر المستطاع.

ليس كافيا ما تم نشره من قبل حماس عن العملية "الفاشلة"، كان حتى لحظة استشهاد نور بركة وآخرين، ثم اعتقال عدد من أبناء أحد العائلات، ثبت بعد عدة أشهر أنهم أبرياء تماما، وقدمت حماس لهم "الاعتذار" ضمن "احتفال محدود النشر"، فيما تشير معلومات أهل القطاع أن أجهزة حماس الأمنية اعتقلت عددا من بين افراد أمنها وكتائب القسام، من المنطقة في قطاع غزة، متهمين بالمساعدة

في تلك العملية، وأن البعض منهم مرتبط بجهاز الأمن الإسرائيلي...فيما شنت حملة اعتقالات شمال قطاع غزة، ضد "مشبوهين أمنيين" آخرين.

بالتأكيد، عملية كتلك التي حدثت تحتاج الى "أدوات محلية"، واكتشافها ضرورة وطنية قبل أن تكون أمنية، ولذا مطلوب من قيادة حماس وجهازها الأمني تقديم "رواية خاصة" حول تطورات ما بعد كشف العملية، نشر نتائج تحقيق أولية، تشير الى أن الجدية حاضرة بقوة، ولا تستر على معلومات أي كان أصحابها.

"الشفافية "النسبية" قوة سياسية، وليست "ضعفا" او نقيصة، وكلما اسرعت حماس بكشف نتائج التحقيق ضمن "رواية فلسطينية" يكون ذلك نفعا، من الهروب الغامض، الذي يفتح الباب لإشاعات قد تلحق "ضررا" يفوق كثيرا "سرية" وهمية.

جيد، ان نفرح لفشل عدونا واعترافه بذلك، لكن أليس معيبا ان يكون هذا العدو أكثر شفافية من صاحب الحق.

الهروب من كشف الحقيقة ليس فعلا مقاوما، بل خدشا بها...

ملاحظة: بيان حكومة رام الله حول وصف بناء مشفى في غزة بعد موافقة إسرائيلية بأنه جزء من تنفيذ الصفقة الأمريكية يثير الاستغراب...فلو كان كذلك تصبح "التفاهمات" أيضا جزء منها، فهل هي ضدها أيضا...بيان مناكف لا يليق!

تنويه خاص: قرار محكمة احتلالية ضد الشهيد الخالد أبو عمار والقيادي الأسير مروان، لا يجب أن يكون خبرا...قرار يستحق ثورة غضب سياسية قبل ان تكون قانونية...البيانات البلدية لا أثر لها...اياكم والصمت...!

غرينبلات...من "التسويق" الى التهديد"!

كتب حسن عصفور/ بلا توقف، يواصل "الصهيوني" بجنسية أمريكية جيسون غرينبلات حربه السياسية ضد الشعب الفلسطيني، رواية وقضية، ويعمل كل ما يمكنه من أجل نشر "رواية صهيونية" كاذبة، مستفيدا من "جنسيته" وصفته، وفتح باب الإعلام له، بما فيه بعض "الفلسطيني"، عبر صحيفة يعمل رئيس

تحريرها مستشار لرئيس سلطة الحكم المحدود، لم يغضب نقابة الصحفيين بحكم "الأمر الرئاسي".

الصهيوني جيسون، تحدث كثيرا عن "المشروع التهويدي – الأمريكي" المعروف بـ "صفقة ترامب"، ويبدو أنه لم يبق الكثير للقول عما سيكون به، خاصة بعد أن تحقق الكثير منها عمليا لمصلحة تكريس الضم والتهويد، وتدمير أي إمكانية لقيام ليس دولة فلسطينية، كما كان "الهدف الوطني"، بل حتى "كيانية فلسطينية" في الضفة والقدس وقطاع غزة، منقوصة السيادة، وما بات مسموحا به، البحث في "كانتونات" أقل قيمة سياسية من كل مشاريع "الحكم الذاتي" التي سبق لقادة الحركة الصهيونية عرضها ومنها مشروع "الون".

جيسون غرينبلات، صراحة أكد، ما حاولت خارجية أمريكا الهروب منه، باعتبار الضفة الغربية "يهودا والسامرة"، وهذا ما يتجاوز تصريحات "الصهيوني الاخر فريدمان، وتجاوب مباشر مع ما تحدث عنه، نتنياهو بأن الضفة الغربية هي "بلده ووطنه"، تناغم غير مسبوق بين قول أمريكي وقول إسرائيلي، بل لعل الصهيونية الأمريكية فاقت في تطرفها الصهيونية الإسرائيلية.

لم يجرؤ يوما، أي يهودي إسرائيلي مسؤول، بما فيهم صاحب الصفقة الحقيقي شارون القول أن "الضفة وطن لليهود"، ويخرج أمريكي ليقول انها "يهودا والسامرة"، في استخفاف مطلق بالموقف الفلسطيني، وبالتأكيد، لا يقيم وزنا للموقف الرسمي العربي ولا الدولي، لأن فلسطين باتت قضية هامشية، يتم التلاعب بها وفقا لجدول أعمال لا صلة له بالصراع مع إسرائيل.

المفارقة في آخر تصريحات غرينبلات، ليس ما كشفه من ملامح "التهويد الصريحة" للضفة والقدس، واعتباره المستوطنات "أحياء ومدن"ـ وتجاوزه فكرة أمريكا المسماة كذبا بـ "حل الدولتين"، بل انه انتقل الى مرحلة جديدة، من "تسويق الفكرة التهويدية" الى التهديد بما سيكون في حالة عدم التعامل مع "نتائجها النهائية".

غرينبلات، يقول أن الفلسطينيين وحدهم من سيدفع الثمن، وأن أمريكا لن تقبل أن يستمر الوضع في قطاع غزة، كما هو مع وجود "حماس" و"الجهاد"، رسالة

الصهيوني الأمريكي، ان الخسائر لن تكون سياسية فحسب، بل هناك ما هو أشد خطرا، خاصة ضد قطاع غزة.

غرينبلات تحول بهذا التهديد، كناطق باسم المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، بتحديد الهدف القادم عشية العرض النهائي للخطة الأمريكية المكتوبة، ما يشير، بلا أي ضبابية، أن هناك عدوان عسكري شامل ضد قطاع غزة، لفرض الرؤية في جانبها الغزي، لتكريس "كيانية ما" بلا أنياب.

التهديد الأمريكي، شديد الوضوح، ان الهدف المركزي القادم هو العمل على "تدمير البنية التحتية العسكرية" في القطاع، كسر شوكتها، لمنع وجود أي تهديد ما، ولذا جاء القول الصريح للمبعوث الأمريكي، انه لن يستمر الأمر بالتعامل مع "المسكوت عنه".

ولذا يجب الانتباه أن "الغزوة الإسرائيلية ضد قطاع غزة مرتبطة بتوقيت "العرض الأمريكي"، وهو ما يجب الاستعداد له مبكرا بعمل سياسي قبل ان يكون عسكري، بعيدا عن انتظار "هدية سماوية" تنهي الانقسام، فتلك الهدية لن تأت في زمن محمود عباس.

ملاحظة: كان على حركة حماس أن تختار المصلحة الوطنية بأن ترفض، هي قبل غيرها، تصريحات فتحي حماد، فكل ما بها ضرر وطني، كان عليها القول انها تصريحات لا تمثل الحركة ...صمت حماس أكد أن "الفصيل فوق الوطن"...!

تنويه خاص: سؤال لمؤسسات حقوقية، هل تم خطف "المدون ضد الفساد" فايز السويطي من قبل أجهزة سلطة عباس، بعد كتابته منشور حول ما أسماه فضيحة ابن "مسؤول ديني" كبير، الصمت مصيبة كبرى...بدها رد مش "غطرشة"!

فلسطين لم تعد قضية مركزية حتى لقواها السياسية!

كتب حسن عصفور/ لم يتخيل أي فلسطيني أن تمر فعلة السفير الأمريكي الصهيوني ومبعوث ترامب غرينبلات، المشاركة في اعلان لإعادة بناء "الهيكل" على حساب المقدس الوطني – الديني المسجد الأقصى، مرورا هادئا وكأنها خبر عادي جدا، بل أن هناك قبول غير مسبوق لتلك المسألة، وانتظار تنفيذها لا أكثر.

فقط، مراجعة بسيطة لرد الفعل الفلسطيني، الرسمي سلطات وفصائل ومكونات، وجماهير لم تكن تنتظر إشارة من أي كان لتخرج هادرة لتحمي مقدساتها الوطنية والدينية، لكن ذلك لم يحضر، رغم ان الأرقام الإعلامية تتباهي دوما بعدد المشاركين في صلوات أيام الجمع بالمسجد الأقصى، تبرز حضور مئات آلاف أو عشرات آلاف لمن يذهب للصلاة، وهناك أضاعفهم ممن ينتظرون ذلك، خاصة أهل قطاع غزة ومن هم في خارج الوطن التاريخي للشعب.

لكن، لم نر من بين كل هذا الجموع من خرج منتفضا غاضبا كاسرا كل الحواجز والرهبة لقول أن القدس رمز الوطن هوية وتاريخا وثقافة قبل ان تكون مكان عبادة أو قبلة لمسلمين.

ولأن العالم لم يعد يقيم وزنا للبيانات السخيفة، بل المساعدة لتدنيس القضية الوطنية، لم يلفت لها، بل مصيرها كان سلات القمامة التي باتت ممتلئة بكلام عار متواصل منذ سنوات عدة.

والمثير للغرابة هو خروج مئات من شبان في فلسطين ودول عربية للتعبير عن غضبهم ضد "ورشة البحرين"، واعتقد البعض أنها بداية صحوة سياسية لإعادة فلسطين القضية الى مركزيتها، وأن أي محاولة للمساس بها لن تمر مرورا عابرا.

الا أن "مطرقة فريدمان" كشفت ان ما كان ليس حبا في فلسطين، وليس من أجلها، بل كراهية فيمن استضاف، وليس فيمن دعا، حيث أن فعلة الصهيوني الأمريكي في القدس خطوة عملية لتنفيذ المشروع التهويدي، وليس ندوة لسماع خطاب أو محاضرة، لا قيمة لها دون أن تدفع دول ما قيمة المشروع العام، فيما بناء "الهيكل" على حساب الأقصى لم ينتظر الخطاب، بل بدأ الفعل، ومع هذا لم

يتحرك أحد...تخيلوا لم يتحرك أحد ليقول تلك هي الخط الأحمر الذي لن يسمح بتجاوزه.

وكانت الخيبة الكبرى، ان الرفض العام سيكون للكلام العام، وأن لحظة التنفيذ سيقول الجمع "سمعا وطاعة"، وأن فلسطين لم تعد قضية مركزية لا لقواها السياسية وسلطاتها، ولا لعربها مؤسسات ودول، بل ربما يراها البعض "عقبة" أمام رغباتهم لفتح طريق أوتوستراد لعلاقات مع دولة الكيان

عندما تصبح قضية فلسطين ليست مركزية للقوى الفلسطينية دون استثناء، وان المسألة المركزية لها باتت البحث عن "تفاصيل حياتها"، وهي على استعداد أن تدفع الثمن من أجل تلك التفاصيل، لكنها ليست على جاهزية لأن تساهم في أصل الحكاية.

ولذا بدأ التخلي الصريح عن مركزية القضية الفلسطينية، بل هناك من شخصيات وقادة رأي عام وإعلاميين يتجرؤون على الشعب الفلسطيني، وباتوا أدواتا لتمرير الرواية التهويدية، دون أدنى حساب لرد فعل لا رسمي ولا شعبي.

كيف يمكن أن تمر "فعلة فريدمان" ومن يدعي أنه الممثل الشرعي لم يتحرك خطوة عملية واحدة، حتى دعوة الإطار الذي يسمونه كذبا بـ "القادة الفلسطينية"، او تنفيذية أنتجها مجلس غير شرعي، لم تتداعى لعقد لقاء ولو من باب رد العين"، لأن رئيسها محمود عباس يحظر ذلك بناء على التزامه لرئيس الشاباك أرغمان خلال اللقاء الأخير.

مرور الحدث كأنه خبر، بداية انتهاء حضور القضية الفلسطينية كقضية مركزية، ولن تعود الى أولوية جدول أعمال المشهد ما دام من يدعي تمثيلها لا يرى انها قضيته المركزية.

30 يونيو 2019، تاريخ فاصل في مسار التاريخ الفلسطيني، فتح طريقا لتكريس "رواية يهودية" على حساب الرواية الفلسطينية، وكشف بشكل صارخ سقوط ما يسمى "الحركة الوطنية الفلسطينية"، ويبدو انها باتت لتعريف جيد خال من "الوطنية".

ملاحظة: يبدو ان أداء "الانقسام" أصاب ممثلي الأهل الفلسطينيين في ارض 48، حيث فشلوا في الاتفاق على تشكيل قائمة لخوض الانتخابات، معقول نكسر الرئيسي من أجل الفرعي...وبدنا نهزم المشروع المعادي...كيف!

تنويه خاص: حالة الحب الشعبي العام التي انتابت تونس الشقيقة أثر ما تعرض له الرئيس السبسي، تكشف أن "العقل التوازني" ربح صاف...رغم عمره المتقدم نجح فيما فشل كثيرون أصغر سنا...متابع يا محمود!

قرار وقف العمل بالاتفاقات مع إسرائيل...التضليل والتطبيل!

كتب حسن عصفور/ وكأن "المفاجأة" الكبرى قد هبطت على أرض "بقايا الوطن" يوم الخميس 25 يوليو 2019، عندما خرجت وسائل إعلام سلطة رام الله، وغيرها لتبرق عاجلا أن "الرئيس" محمود عباس أعلن" قرار القيادة وقف العمل بالاتفاقات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، والبدء بوضع آليات تشكيل لجنة لتنفيذ ذلك، عملا بقرارات المجلس المركزي الفلسطيني".

قرار ما يسمى بـ "قيادة"، يمثل استمرارا للنهج الذي يصر الرئيس عباس ومن يساعده في صياغة النصوص، على التعامل مع الشعب الفلسطيني، أنه ليس سوى متلق فاقد القدرة على التفكير والمساءلة، بل انه شعب لم يعد لديه القدرة على التمييز بين "الغث والسمين السياسي".

ودون أوصاف مضافة لحالة الاستخفاف الذي كان من قرار "وهمي"، وعودة الى قرارات "الرسمية الفلسطينية" ذاتها، وليس غيرها، التي بدأت بقرارات مركزي 2015، تطالب بفك الارتباط مع دولة الكيان، وهذا مفهوم شمولي يفوق كثيرا "الجانب الضيق منه" ما يسمى الاتفاقات، ففك الارتباط، يشترط:

*سحب الاعتراف المتبادل فورا بين منظمة التحرير ودولة إسرائيل.

*اعلان انتهاء المرحلة الانتقالية وفق اتفاق إعلان المبادئ كليا، بعد أن طال أجلها بفعل فاعلين، من 5 سنوات الى 25 سنة.

*إعلان دولة فلسطين فورا وفقا لقرار الأمم المتحدة رقم 19 /67 لعام 2012على الأرض المحتلة منذ عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية كاملة، بلا نقص متر واحد.

تلك ثوابت أساسية لا بد منها، وهي المفتاح الحقيقي لأي معركة سياسية مع العدو المحتل وكيانه إسرائيل، وكلها لا تحتاج لأي بحث أو دراسة، ولا ضرورة لآليات تدرس وتنقب، ولذا نقطة الانطلاق انهاء مرحلة " الكيانية الانتقالية الأوسلوية"، والذهاب الى مرحلة "كيانية دولة فلسطين"، فتلك هي الشرعية الدولية وقرارها الصريح، بلا أي غموض أو تفسير ملتبس.

دون تلك البداية، ندخل رحلة تضليل سياسي من طراز جديد، يماثل ما كان من قرار وقف استلام "أموال المقاصة"، حيث المتضرر المباشر، بل والأول، هو غالبية الشعب، الأمر الذي يبدو وكأنه مخطط لتركيع الفلسطيني عبر الباب الاقتصادي، ولا يحتاج الأمر كثيرا من البحث عما كانت نتائج ذلك "القرار المخادع" باسم "الثورية" وحقيقته خلافا لذلك.

والقرار الأخير المسمى "وقف العمل بالاتفاقات"، يشير الى مهزلة مضافة، وكأن هناك اتفاقات لا يزال العمل بها ساريا، وأن دولة الكيان تحترم أي التزام فيها، وليس هي من أنهى كليا جوهر تلك الاتفاقات، وخاصة مسألة "إعادة الانتشار" من المناطق المصنفة (أ ، ب ، ج)، بل انها اعادت جانبا كبيرا من نشاطها الاحتلالي عمليا و"قانونيا" عبر "الإدارة المدنية " وما يعرف بـ "مكتب المنسق"، الذي وصفه أمين سر تنفيذية عباس بأنها "الحاكم الفعلي " للسلطة.

كان الأجدر، بالرئيس عباس ومن معه، ان يخرج ببيان اعتذار شامل للشعب الفلسطيني، عن سنوات "الوهم السياسي" التي اضاعها انتظارا، وانه يتحمل مسؤولية كاملة عما كان من تطورات أنهكت القضية، وسيعمل من اليوم على تصويب ما يمكن تصويبه، عبر مواجهة سياسية كبرى دفاعا عن حق وطني.

قرار وقف العمل بالاتفاقات، ليس تضليلا فحسب، بل هو تكريس مضاف للجوانب الكارثية منها، التي كانت جزءا من "ثمن مقابل ثمن"، خاصة التنسيق الأمني، الذي أصبح الحقيقة المطلقة الوحيدة الباقية من آثار الاتفاقات.

ما سيكون في قادم الأيام، استمرار التنسيق الأمني بكل مستوياته، دون مساس، والذهاب الى تقليص "النشاطات المدنية" بما سيمس مباشرة حركة "المواطن" وزيادة الخناق عليهم، باسم وقف التعامل مع إسرائيل، كما كان مع "وقف استلام أموال المقاصة"، المتضرر منها فقط المواطن، واستمرت "الفئة العليا" تمارس حياتها دون مساس وتطالب "المواطن" الصبر والتضحية في سبيل "الوطن".

لو هناك قرار وطني حقيقي فنقطة البدء هي ما ورد أعلاه، سحب اعتراف وانهاء المرحلة الانتقالية مقترنا بإعلان دولة فلسطين، ومنها تبدأ رحلة البناء الوطني الجديد، وهي ما تتطلب وضع "آليات" انهاء المقسم بقرار ليس سريا، فالجسد المريض لن ينتج واقعا صحيا.

قرار "القيادة" يوم 25 يوليو 2019، هو خداع سياسي مركب، ما كان يجب أن يمر مرورا عابرا، تحت وقع "زفة فصائلية".

ملاحظة: كشف رحيل الرئيس التونسي السبسي، ان "البورقيبية" مدرسة ومنهج مؤسساتي خاص...بعيدا عن طريقة الحكم وما آل اليه في سنواته
الأخيرة...تجربة تونسية تستحق التقدير أولا والقراءة السياسية ثانية بعيدا عن "الحول الفكري"!

تنويه خاص: انضم الرئيس التركي الى قائمة المهددين دولة الكيان، بأنه لن يستمر صامتا لو استمرت إسرائيل في تهديد الفلسطينيين...هي لسه بدها تعمل يا رجب...كل اللي بيصير ولساتك بتحكي كأنك "ملحق فصيل"!

"قرارات جذرية" وسط التيه الفلسطيني...كيف؟!

كتب حسن عصفور/ مع كل "رزمة فشل سياسي"، ومعها عجز صريح للممثلية الرسمية الفلسطينية (سلطتان، حكومتان، وفصائل بلا عدد)، تخرج الأصوات تنادي بضرورة التلاقي الفوري من أجل اتخاذ "قرارات مصرية" تقلب الطاولة السياسية، ولا يمر الأمر دون التذكير، بأن "الرئيس محمود عباس يدرس ويبحث ويفكر" وكذا الفصائل التي تعلن انها لن تسمح لإسرائيل ان تنجو.

سنوات مرت، ويبدو أن غيرها سيمر، ولغة "التهديد والوعيد" والدراسة والبحث" هي سيدة المكان، لكنها لم تعرقل خطوة إسرائيلية واحدة، لأن جوهر الفعل الحقيقي ليس ضمن أولويات تلك "الممثليات الرسمية".

وافتراضا، أن هناك "نوايا" حقيقية عند كل الأطراف ذات الصلة، بالمضي نحو "قرارات جذرية" لوضع نهاية للمشهد الكارثي القائم منذ العام 2005، بعد خروج شارون من قطاع غزة كخطوة أولى لغرس بذرة "الانفصال السياسي" بين جناحي "بقايا الوطن"، وتجاهل السلطة الفلسطينية في حينه مخاطر ذلك، وتعاملت معه مختلف الأطراف بأنه "نصر مبين"، وفق سياسية التوهيم والتخادع.

الحرف الأول في سطر فقرة "القرارات الجذرية – المصيرية" يبدأ من حيث فعل إنهاء الانقسام، فهو المفتاح السري – الحقيقي لأي خطوة عملية، والحديث عن نهاية الانقسام، هو الباب الكبير لما سيأتي، ولنذكر ما هي القرارات التي يمكن اعتبارها الرد الحاسم على السياسية الإسرائيلية، التي جرفت معها كل "أوهام" البعض بأنها يمكن ان تكون طرفا سياسيا للحل في المستقبل القريب، وكلها قرارات تم التأكيد عليها منذ العام 2015 وحتى آخر بيان لـ "تنفيذية المقاطعة"(دون اجتماع).

*يمكن للريس عباس وحده أن يعلن سحب الاعتراف المتبادل بين دولة إسرائيل ومنظمة التحرير، وهذا يتطلب حماية سياسية لا ينفصل عن قرار مصاحب له، يتعلق بإعلان دولة فلسطين وفق قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، ما يعني اعتبار وضع نهاية كلية للمرحلة الانتقالية، والانتقال من مرحلة السلطة الى مرحلة الدولة.

إعلان دولة فلسطين، يفرض تشكيل برلمان دولة وحكومة، وهنا، تبدأ أسئلة الضرورة السياسية، هل يتم اعتبار "تنفيذية المنظمة القائمة" بعد مؤتمر المقاطعة الأخير 2018، حكومة للدولة، وكذا المجلس الوطني بتشكيله الأخير برلمانا لها، ومحمود عباس رئيسا لها، فلو كان ذلك، اين سيكون مقر البرلمان والحكومة والرئيس، هل ستبقى في رام الله كما هو الوضع القائم، اعتبارا انها "دولة تحت الاحتلال"، ام هناك "خيار سري" آخر.

لو هناك خيار أن تكون غزة المقر المؤقت لمؤسسات الدولة، الى حين استكمال تحرير أراضيها، يجب ان يبدأ ذلك بنهاية عملية للانقسام، ويفرض ان "البرلمان والحكومة" توافقية الى حين، ومعها يتم إعادة انتخاب رئيس الدولة، من البرلمان الجديد، المشكل من المركزي وآخر مجلس تشريعي.

ذلك هو باب الضرورة الوطنية، لو حقا هناك رغبة في اتخاذ القرارات "المصيرية"، ولا يجب ربط ذلك بما يجب على حركة حماس ان تعمل، فتلك القرارات بذاتها ستفرض عليها إما التخلي الطوعي عما تتحكم به، او التخلي بالطرد الشعبي، فبعد سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين والدعوة للتوافق المشترك على تشكيل البرلمان والحكومة، يصبح كل طرف معرقل خارج الإجماع يجب اقتلاعه وطنيا بكل السبل.

الجوهري، هل حقا يراد "قلب الطاولة على الاحتلال" ام "قلبها على "مسار تاريخي للشعب الفلسطيني"...تلك هي المسألة.

ملاحظة: أمريكا تستخدم "الفيتو" ضد بيان مجلس الأمن رفضا لمجزرة منازل "واد الحمص"...وترامب يستخدم "الفيتو" ضد الكونغرس لصالح بيع أسلحة للعرب...إنها المصلحة التي تدفع ثمنها قضية فلسطين!

تنويه خاص: بعد قراءة بيانات لفصائل هي جزء من "تنفيذية المقاطعة" تتنصل من بيانها الأخير، تدرك ان المسخرة فاقت الممكن...عهيك مطلوب من أمين سرها يكشف مين كان معاه...او يعتذر انه كتب البيان "منفردا" بعد تلاوته للرئيس!

قضاء في غياب القانون...تدمير ركن السلطة الأخير!

#كتب حسن_عصفور / بعيدا عن كل أسماء "المجلس القضائي الخاص"، الذي تم إعلانه فهي ليست "الخصم الوطني"، بل هناك من لها "احترام سياسي وقانوني"، لكنها تورطت بشكل أو بآخر بحسن نية او بدونها في زرع نهاية "دستورية" لآخر بقايا مظاهر السلطة.

قانون الرئيس محمود عباس، فاقد لكل ما هو قانوني، وتعدي غير مسبوق ليس على "الدستور المؤقت" (القانون الأساسي المعدل)، بل على كل أركان السلطة القضائية، أولا وتكريس تفتيتها ثانيا، وتعزيز الفصل السياسي بين جناحي شمال الوطن ثالثا، ومنح الفرد المطلق بعدا قانونيا مضافا بعد أن أقدم على حل المجلس التشريعي، بقرار "محكمة خاصة" بمقاس الرغبة السياسية للرئيس رابعا.

المسألة الجوهرية في قانون حل القضاء وتخفيض سن التقاعد، قدم "هدية" لتكريس كل القرارات "غير القانونية – غير الشرعية" لرئيس فاقد الصلاحية، منذ أن تجرأ على الدستور (القانون الأساسي المعدل)، وحل برلمان السلطة، ولذا أي تبرير لهذه المؤامرة الجديدة ليس سوى شراكة "قانونية" فيها.

لعل المفاجأة، في قبول شخصية قانونية – قضائية كالقاضي عيسى أبو شرار أن يكون "رئيسا" لمجلس يشرعن تدمير آخر بقايا مؤسسات السلطة، وهو يعلم يقينا ان القرار ليس قانوني وليس شرعي.

تلك خطوة مكملة لتعيين مناصب في النيابة العامة، ومؤسسات مكافحة الفساد، وفق "الهوى الفردي" دون مرجعية، وليس تعين النائب العام، الذي خالف كل أسس النيابة سوى مثل يشير الى ان تشكيل المجلس الانتقالي للقضاء هدفه تكريس الخروقات القانونية وحكم الفرد الخاص.

يحاول البعض، ان يستغل "مصائب" و"فساد" انتشر في صفوف "القضاء" نتاج "توافق" بين السلطة الحاكمة وأجهزتها الأمنية وبعض القضاء الذين تم تعيين قهرا في سلك القضاء دون مرجعية، والأسماء باتت معروفة للعامة، وجهات التعيين ايضا.

لو ان المسألة قضية إصلاح وتطهير، كان الأولى تشكيل "لجنة خاصة" من المجلس المركزي والتشريعي (المنحل)، او من اللجنة القانونية في المجلس الوطني والتشريعي لوضع موقف لكيفية الخروج من "مأزق" الحل والتركيب، وتوصيتها تصبح هي القرار، وعندها تتحمل هي المسؤولية عن القرار، وأن الرئيس ليس سوى مصادق على قرار لجهة لها صفة تمثيلية، ولا يهيبها التشاور مع خبراء مختصين في سلك القانون والقضاء.

لو ان المصلحة القضائية كانت هي الهدف، كان يمكن للرئيس عباس أن يوافق على تشكيل "لجنة برلمانية مشتركة"، تكون صاحبة الصلاحيات، وهذا لا يمثل "تنازل رئاسي" بعد الاعتداء على قرار حل التشريعي، بل تطويقا لكارثة أكبر، بأن ينصب نفسه "مصدر كل السلطات"، بعيدا عن التهم التي تطاله ومستشاريه وعائلته بالفساد، ولم يعد هناك كثيرا من الأسرار، وأهل البيت الفلسطيني يعلمون أكثر مما تقدمه أجهزة الأمن في تقاريرها له.

اسقاط قرار تشكيل المجلس القضائي الجديد ضرورة وطنية، ويجب على كل القوى والمؤسسات أن تقف صدا وجدارا كي لا يمر قرار هدم آخر مكونات السلطة التي كانت "أملا وطنيا" تحولت منذ اغتيال الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار الى "كابوس وطني".

استخدام ذرائعي لبعض جوانب القصور والفساد لها طرق أخرى لمواجهتها، منها نشر ما يجب نشره وملاحقة من يجب ملاحقته.

هل يعود القاضي "النبيل" عيسى أبو شرار الى رشده ويرفض قرارا خالي من "هرمون قضائي"...هل يصبح القاضي الذي رفض هدم أركان السلطة القضائية...تلك هي المسألة التي نأمل!

ملاحظة: هرمون الوحدة الجزائري أصاب الشعب الفلسطيني، تجمع الناس بمختلف مناصبهم (صدقا ام نصبا سياسيا)، لمتابعة ختام أمم أفريقيا...وفعلتها الجزائر فوزا بالبطولة، فهل لهرمونها ان يكمل فعله في شعب لم يعد يعرف ما هي سلطته ومن هم حكامه!

تنويه خاص: سقطت سريعا تجربة فلسطينية "وحدوية" اعتقدنا أنه قد تمثل نموذج عله يكسر "همجية الجشع السلطوي" في بقايا الوطن...تجربة فلسطينية في لبنان انهارت مع أول اختبار فعاد كل عن طريق الى طريقه التقسيمي!

لقاء المصري وكوخافي...هل بدأت "ورشة رام الله"!

كتب حسن عصفور/ في اعلان لا يمكن تجاهل توقيته ومسبباته، ذكرت مواقع عبرية، ان رئيس أركان جيش الاحتلال أفيف كوخافي، التقى "سرا" مع رجل الأعمال الفلسطيني بشار المصري، في مدينة روابي بالضفة الغربية، (المدينة التي تراها إسرائيل النموذج المطلوب للتعايش).

ناشري الخبر، لم يحددوا توقيت اللقاء، لكن مصادر مقربة من المصري، افادت أنه عقد قبل "شهرين"، ونشره مرتبط برفض بشار المشاركة في "ورشة البحرين"، وهدفه الإضرار بسمعته في هذا التوقيت، وقد يكون ذلك صحيحا من "الناحية النظرية" لكن السؤال المركزي لما نشرت إسرائيل الخبر الآن، وما مصلحتها من وراء ذلك، بل السؤال الأساسي، لماذا يعقد هذا اللقاء؟!

قبل تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، (وقبل طمس ملامحها الوطنية منذ 2005 وحتى تاريخه) كانت سلطات الاحتلال تستدعي بعض رجال الأعمال لمناقشتهم في قضايا تتعلق بالوضع الميداني، ولم يكن الرفض حاضرا كثيرا، ولم تكن تثير "ضجة كبيرة" ما لم يكن لها أي نتائج ضارة وطنيا، وعندها تصدر البيانات الفاضحة لتلك الشخصيات.

بعد قيام السلطة، توقفت الاتصالات أو اللقاءات المباشرة تلك، حيث لا يوجد "قناة خاصة" معلنة تتيح لهم عقد مثل تلك اللقاءات، فالسلطة وعبر لجنة خاصة تتولى عملية التنسيق.

ولكن أن يقدم رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي على عقد لقاء مع أحد هم رجال الأعمال في فلسطين، وبعد أسابيع من تولي كوخافي منصبه، فتلك هي المسألة التي تستحق التفكير، حيث يمكن اعتبارها "سابقة" لم تحدث أو لم ينشر عنها (ربما تحدث لقاءات غير معلنة ضمن ترتيبات خاصة)، سياقها لا يخرج عن مستقبل التطورات القادمة، وعمليا قد تكون بحثا عن مسار تنفيذي للخطة الأمريكية ببعدها الاقتصادي، دون الذهاب الى البحرين، والتي مثل عقد الورشة فيها عملا غبيا بالبعد السياسي، ويمكن اعتباره "استعراض فاشل".

ليس منطقيا ابدا، ان يلتقي رئيس اركان جيش الاحتلال مع رجل أعمال قد يكون هو أول فلسطيني يلتقيه بعد تسلمه منصبه الجديد، ولا يمكن اعتباره صدفة خلال جولة "ميدانية" للمسؤول الأول عن جيش الكيان، بل هو لقاء بترتيبات مسبقة، وافق عليها المصري وهو يعلم جيدا هدف اللقاء.

واشتقاقا، هل علمت سلطة رام الله مسبقا بهذا اللقاء، ولم يكن امامها من خيار سوى الموافقة، ولو كان ذلك، هل طالبت بحضور ممثل لها، ولو طالبت ورفض لما تكتمت، ولو لم تعلم وعلمت لاحقا، ما هو موقفها من لقاء بين اعلى مسؤول عسكري في دولة الكيان، وشخصية اقتصادية فلسطينية.

المفارقة السياسية، ان السلطة الفلسطينية تجاهلت الخبر كليا، وكأنه لا يمثل بعدا سياسيا، فيما صاحب العلاقة تعامل مع المسألة وكأنها حدث طبيعي، في ظل تشابك "المصالح" مع دولة الاحتلال.

الاستخفاف بالحدث لا يزيل عنه أنه يأتي كجزء من بحث دولة الكيان عن "ترتيبات مستقبلية" لما بعد مرحلة محمود عباس، واستباقا لكيفية التعامل مع الخطة التنفيذية الاقتصادية، التي قد ترى النور أسرع كثيرا مما تحدث عنه "الفتى كوشنير"، حيث تبدأ الترتيبات عبر البوابة الأمنية الإسرائيلية، التي بدورها تعيد صياغة الموقف ليقدم للمستوى السياسي.

هل سنشهد حركة لقاءات بين رجال أعمال وشخصيات اجتماعية اعتبارية مع قيادات الأمن الإسرائيلي، وبذات عنوان لقاء المصري – كوخافي، البحث بالأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية، والقدس وقطاع غزة، كجزء من عملية بحث عن "آليات تنفيذية"، وترتيبات محددة في التساوق مع خطة ترامب بالبعد الاقتصادي.

لو حدث ذلك، ما هو الفرق السياسي هنا بين من حضر "ورشة البحرين" ومن يساهم في "ورشة رام الله". سؤال يستحق الرد!

ملاحظة: في يوم 5 يوليو 1994كان النبأ الصاعقة حادث مرور في طريق اريحا أفقدنا "أبو الأمين"، توفيق زياد اختار رؤية الزعيم الخالد أبو عمار ليكون خاتمة

من يرى وكأنه يقول بك اضع نقطة لكل مساري الوطني والكفاحي...سلاما لروحك أيها النبيل!

تنويه خاص: يبدو أن وفاة والدة أحد مسؤولي السلطة "المحبوبين" للمقاطعة، أجبر الرئيس عباس ان يتصل معزيا بالمناضل علي اسحق، الذي توفي قبل أيام من الاتصال ومعزيا بالحاج مطلق، كأن التعازي صارت عند عباس (أ، ب، ج).

مسار "التهدئة" سالك...ومسار المصالحة "هالك"!

كتب حسن عصفور/ شنت خلية "إخوانية" حملة "تحريض" أسود ضد مصر الدور والمهام، بحسابات قطرية تركية، قبل وصول الوفد الأمني، وكان هدفها دفع لشقيقة الكبرى لسحب وفدها من الحضور الى قطاع غزة، لفتح الباب أكثر للتفاوض القطري مع إسرائيل، ما يتيح لها الظهور كـ "منقذ" للوضع الإنساني في القطاع، خاصة في ظل وجود ملاحظات جدية حول حركة السفر ومعبر رفح، وما يتعرض له المواطن الغزي نتيجة إجراءات غير "إنسانية"، كما يصفها المسافرون.

"الحملة الإخوانية" لم تصل لهدفها، بل ربما حقق الوفد المصري في رحلته الأخيرة، ما لم يكن سابقا، وفقا لما أعلنته قيادات مسؤولية من فصائل "التحالف السياسي الغزي"، وخاصة ما يتعلق ببناء مشاريع وأعمال تنموية، وفتح الباب لعمال من القطاع بالعمل في إسرائيل، بعد انقطاع طويل.

ودون البحث في تفاصيل تلك العناصر، فالرسالة التي لفتت الاهتمام السياسي، هو عدم قيام دولة الكيان بالرد على عمليات إطلاق صواريخ نحو بلدات في الجنوب، وعلها من نوادر المشهد، ان تصمت حكومة إسرائيلية على ذلك، وبلا شك، ليس ذلك تغييرا في السلوك العدواني، ولا "رعشة" من رد صاروخي، بل يأتي ضمن "حسابات سياسية خاصة" ترتبط بباروميتر العرض الأمريكي.

ما كشفت عنه التقارير الإعلامية، حول ما سيكون في قادم الأيام، يؤكد أن هناك حالة من "الغربة السياسية" لحكومة رام الله عن تطور العمل التنموي، ويبدو انها

قررت ان تضع ذاتها خارج المعادلة، لتكتفي بحركة بيانات اتهامية، دون ان تتقدم خطوة واحدة تؤكد أنها حكومة ذات صلة بالوضع الفلسطيني العام (جناحي بقايا الوطن).

سلوك حكومة محمود عباس رئيس سلطة الحكم المحدود في بعض مناطق الضفة المحتلة، يشير الى انها تعمل بكل السبل على دفع آلية "الفصل السياسي"، عبر إجراءات عملية، وسلوك لا صلة له بحاجات أهل القطاع، وكأنها تقوم بالدور التنفيذي للخطة الأمريكية.

سلوك حكومة عباس، يكشف انها تدير الظهر كليا لقطاع غزة، أعمالا واقوالا، ولذا ستبدأ حركة تنفيذ المشاريع التنموية دون تنسيق او توافق معها، ولن يجدي نفعا أي حركة صراخ أو اتهام يمكن ان تطلقها لاحقا.

كان غريبا جدا، تجاهل حكومة عباس دراسة مقترح تشكيل "لجنة ثلاثية" لبحث المشاريع التنموية التي ستقدم للقطاع، ما يؤسس لشكل من التعاون الذي يقطع طريق "الفصل" المرسوم، ومن تلك اللجنة، يمكن بروز تعاون متعدد الأوجه، بل وقد يصبح البوابة الأهم لكسر حركة الانقسام، بشكل عملي دون لقاءات وجولات مع وجوه بات ظهورها يحمل كل مظاهر "القرف الإنساني والسياسي"، بل هو تأكيد ان الانقسام أصبح فعلا مستمرا.

نتائج الجولة الأخيرة للوفد المصري، مع فصائل قطاع غزة، يؤشر الى أن التطورات اللاحقة تعمل على ترسيخ "قواعد التهدئة – التفاهمات"، مع إسرائيل أكثر فأكثر الى حين يرتبط بتطورات الحركة السياسية الأمريكي والخطة التي تنتظر "توقيت إسرائيلي" مناسب لعرضها.

وبالتوازي، تتكرس حركة الانفصال – الانقسام، يوما بعد آخر، لتصبح حركة تنفيذ المشروع "التهويدي العام" بلا عوائق أو "مطبات" تعرقلها، خاصة وأن "روح الغضب الشعبي" ضد المحتلين ومشروعهم العدواني تتآكل، وفقدت كثيرا من قدرتها، جراء سلوك منظم تنفذه أدوات سلطة الحكم المحدود الأمنية والمالية، لقطع الطريق على أي "هبة غضب"، قد تطالها قبل أن تطال قوات الاحتلال.

المعادلة السياسية التي باتت ساطعة، أن طريق التهدئة – التفاهمات سيبقى سالكا الى حين سياسي، فيما مسار المصالحة يذهب أكثر فأكثر الى هلاك سياسي.

ملاحظة: تغييب فتح بشقيها (م7 وتيار) عن لقاءات العمل الوطني ومع الوفد المصري، رسالة سياسية ان "حركة الرصاصة الأولى " لم يعد لها أنياب تكفي لصد ذلك الفعل...غزة كانت دوما رافعة لـ "أم الجماهير"!

تنويه خاص: غرينبلات حاول استغلال سفالة حكومة عباس في "مسالة" علاج ريما فتحي الصباح، مناورة ساذجة من صهيوني أمريكي لم تمر على الصحفي الصباح...فرد له "الصاع صاعات" وأكثر!

"مطرقة" فريدمان لهدم الأقصى بين "تغريدات" ساسة السلطة و"صواريخ غزة!

كتب حسن عصفور/ ما حدث يوم 30 يونيو 2019، بقيام السفير الأمريكي الصهيوني ديفيد فريدمان، المشاركة في مسيرة غلاة المتطرفين اليهود لحفر نفق تحت بلدة سلوان المقدسية، وقيامه بهدم أحد مناطق النفق، سيكون علامة فارقة في مسار التهويد العام، الذي بدأت ملامحه تتسارع بشكل غير مسبوق، ليس في الضفة والقدس فحسب، بل لتهويد البراق الساحة والحائط، كمقدمة لتحقيق "حلم صهيوني" ببناء هيكلهم على حساب المسجد الأقصى.

لم يقف الصهيوني فريدمان، عند مشاركته فحسب، بل منح المنطقة مرسوما تهويديا، بوصفه انها "منطقة اثرية امريكية كما هي إسرائيلية، وأنه جاء لإعادة التراث اليهودي وبناء الهيكل".

تصريح يكمل ما أعلنه منذ فترة، عن وجود مخطط لبناء "الهيكل الجديد"، مع توزيعه لصور ما يريد البناء.

في عام 1986، قام الشهيد الخالد ياسر عرفات بتوزيع صورة تظهر بناء "الهيكل" مكان المسجد الأقصى، خلال أحد اجتماعات "القيادة الفلسطينية" في تونس– عندما كانت قيادة وليس كراسي عليها أشخاص -، وقد اثارت تلك

الصورة ردود فعل متباينة، بين معتقد أن ذلك هدف يعملون من اجله، والبعض رأى انها درب من الخيال.

في عام 2000، خلال قمة كمب ديفيد التفاوضية، تقدم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، بمشروعه لتسوية نهائية للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ما يعرف بـ "محددات كلينتون"، حيث يرتكز على انسحاب إسرائيل مما يزيد على 95% من أراضي الضفة والقدس وقطاع غزة، واعتبر انه العرض الأهم سياسيا، وأن رفضه من قبل الزعيم المؤسس أبو عمار، كان مغامرة غير محسوبة، بل أن البعض العربي اعتبره "المسؤول" عن فشل المشروع الأكثر جدية الذي تم تقديمه.

وقد يبدو من الناحية الشكلية أن عرض كلينتون، كذلك، لكن الحقيقة التي تجاهلها ناقدي أبو عمار، ان جوهر المشروع الأمريكي، ليس بحثا لإقامة دولة وانسحاب إسرائيل من 95% من الضفة والقدس والقطاع، بل النقطة المفصلية، شرط الضرورة "التهويدي"، المستند على الاعتراف بوجود "هيكل" في ساحة البراق وحائطها، الذي تم وضعه في المشروع، ليصبح كـ "حجر سنمار"، لو قبله المؤسس الخالد لانهار بناء المشروع الوطني برمته...

وقال الزعيم أبو عمار، ان قبول عرض كلينتون، ليس سوى المقدمة لهدم الأقصى يوما، وبناء الهيكل بديلا ليصبح رمزا للمدينة المقدسة، ولذا لن يكون ياسر عرفات من يقبل هدم "أولى القبلتين وثالث الحرمين" ورفع شعاره التاريخي، (عالقدس رايحيين شهداء بالملايين).

لن نقف كثيرا عند الخدمات الجليلة التي تقدم بها فريق الرئيس محمود عباس وفصيله لتثبيت الرواية التهويدية في ساحة البراق وحائطها، وتأكيدهم بأنها "حق لهم"، وكان الأشهر مقابلة أمين سر فتح (م7) جبريل الرجوب في مقابل مع قناة عبرية، حيث تطوع باعتبار حائط البراق بانه "حائط المبكى" ومكان مقدس لليهود.

لكن الأهم، ما حدث يوم 30 يونيو من سفير أمريكي بدأ عمليا رحلة هدم المسجد الأقصى لبناء هيكل يراه تراث أمريكي وليس إسرائيلي فقط.

قد يعتبر البعض "العاجز"، ان تلك حركة إعلامية كونه صهيوني متطرف، ويكتفي ببيان إدانة، او تصريح سينتهي اثره بعد قوله، فيما الآخرين سيذهبون اكثر بالحديث عن "فتح أبواب جهنم"، والتي يبدو انها لن تفتح في زمن الرذيلة الوطنية الراهن سوى للشعب الفلسطيني ومشروع السياسي.

المفارقة الكبرى، أن المدعين بأن القدس والمقدسات هي خط أحمر، هم دون غيرهم يتفرجون على حركة تهويد متسارعة قد تصل الى غايتهم بأسرع من قدرة فصائل "العاهة السياسية"، وتصبح صورة 1986، هي الواقع القائم.

الضفة قد لا تخرج منتفضة من أجل القدس والأقصى، وسيعمل أمن سلطة رام الله بالتعاون مع سلطة الاحتلال، بكل جهد ممكن لقطع الطريق على أي غضب ثوري، لكن هل كان يوما ذلك عقبة للرد الكفاحي، وهل ما يدور في بلدات مقدسية، لا يكفي لتحريك "دماء" فعل الكرامة الوطنية...

ومن غرائب المشهد العام، أن تتجه حماس لعقد صفقة "سياسية" مع إسرائيل، في وقت تتحرك بها القدس دفاعا عن ذاتها ومقدساتها، فهل "مقاومة غزة" قطاع خاص محدود الصلاحية، بحدود 365 كم مربع هي مساحة قطاع غزة...وهل 5 مليون دولار أكثر قدسية من العاصمة الأبدية ومسجدها، سؤال للتفكير كي لا يصبح الكذب السياسي حقيقة!

بالتأكيد، نتمنى حراكا من الجامعة العربية، ولكن هل يمكنها ذلك وأهل البيت في سبات عميق، بل وشهاد على تهويد أقدس المقدس!

ملاحظة: تركيا تقاتل في ثلاث دول عربية، الى جانب حضورها العسكري في رابعة... تعتقد من حقها أن تستعمر أراض عربية وتستخدم أدوات ليس من بني عروبتنا...حلم أردوغان بات كبيرا عليه...ويبدو ان غطرسته ستكسر قريبا!

تنويه خاص: صمت سلطة المقاطعة عن "تفسير اعتقال" أبو ميالة، وإطلاق سراحه يكشف مدى كذبهم في "الدفاع عن الحقوق الوطنية"...الصحيح هو الدفاع عن حقوقهم الشخصية لهم.

معادلة "بناء مقابل بناء"..رد نتنياهو على قرار عباس!

كتب حسن عصفور/ ليس سوى فاقدي البصيرة السياسية، من ذهب لتصديق ذلك "الإعلان المسرحي" للمرة الـ 11 منذ سنوات، حول قيام رئيس سلطة "الحكم الذاتي المحدود جدا" في جزء من بقايا الوطن، محمود عباس، بأنه سيذهب فعلا لوقف العمل بالاتفاقات التي انتهت فعليا، وأصبحت أداة لتكريس البعد التوراتي لتهويد الضفة والقدس.

فجهة "التقرير" تفتقد كل "أدوات الفعل" لخوض "مواجهة سياسية" مع دولة الاحتلال، سواء بما لديها، أو في ظل المشهد القائم انقساما وتقسيما وتقاسما.

من تابع الموقفين الأمريكي والإسرائيلي لن يجد موقفا "غاضبا" ردا على "قرار الوقف"، لأنهما يعلمان حقيقة الأمر، خلافا لمن حاول التظاهر بـ الواقعية السياسية"، وذهب في الانضمام لـ "حفلة الترحيب".

ولأن الفعل هو الأكثر تأثيرا، نشرت وسائل إعلام عبرية يوم 29 يوليو 2019، ان رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنياهو، ناقش خطة "حول السماح لبناء فلسطيني في المنطقة المعروفة إعلاميا بمناطق (ج)، وهي أراضي تبلغ مساحتها 60% من الضفة الغربية، مقابل البناء في مستوطنات إسرائيلية (يهودية)، وهي أيضا أراضي فلسطينية بالضفة الغربية.

نتنياهو، يرد على القرار اللغوي بوقف الاتفاقات سريعا، بالذهاب لتنفيذ الجزء الرابع من الخطة الأمريكية الإقليمية "صفقة ترامب"، عبر معادلة جديدة "بناء مقابل بناء" فوق الأرض الفلسطينية، وهو بذلك يعلن رسميا، اعتبار أراضي المستوطنات كجزء من دولة الكيان، التي يراها "دولة اليهود" وفقا لقرار "القومية" العنصري، الذي اقره الكنيست الإسرائيلية في وقت سابق.

معادلة نتنياهو الجديدة، تستبق الإعلان الرسمي للخطة الأمريكية، وتمهيدا للمعركة الانتخابية التي يترنح تحالفه بها، وقد يفشل في تحقيق "حلم الانتصار"، وتأكيدا للمقولة الرسمية الأمريكية الجديدة، بأن الضفة الغربية هي "يهودا والسامرة".

نتنياهو، عبر المعادلة الجديدة، يبحث ترسيخ أن السيادة الإسرائيلية باقية تحت أي مظهر "تسووي" على الأراضي الفلسطينية، وأن رخص البناء في غالبية الأرض المعروفة بمناطق (ج) هي حق لحكومة إسرائيل، تمنح او ترفض وفقا لما تراه، وبذلك يتم شطبها كليا من أراضي الدولة الفلسطينية.

إعلان مقابل إعلان، تلك هي الحالة القائمة الآن، إعلان يذهب فعليا للتنفيذ المباشر دون أن يشكل لجانا تبحث "آليات" للتنفيذ، وإعلان لا زال تائها بين طريق مقر المقاطعة ومن عليه أن يشكل "لجان البحث"، حيث لم يعلم من هي وأين هي وكيف لها العمل، وقبل كل ذلك ماذا عليها ان تبحث حقا، واي اتفاقات يمكن القول انها ستتوقف، وهي التي لم يبق من أثرها سوى كل ما له مصلحة في دعم المشروع التهويدي، مصالح كبار المستفيدين ماليا ونفوذا من وجود السلطات الاحتلالية.

موقف نتنياهو، هو الرد العملي الفوري على إعلان الوقف المجهول، ولم يذهب للرد بالتهديد والوعيد، بل ربما وجده فرصة لكي يفعل ما يريد تحت "ذريعة" انه لم يعد هناك وجود لاتفاقات، في سياق "المكذبة السياسية" القائمة منذ ما بعد قمة كمب ديفيد، حينما أعلنت إسرائيل ورئيس حكومتها في حينه بالتحالف مع شارون قبر كل الاتفاقات التي وقعت منذ العام 1993، وحتى آخرها في واي ريفر" 1998، مع نتنياهو.

لو أن الجدية السياسية هي الحاكمة لقرار 25 يوليو بوقف العمل، سنرى اليوم قبل الغد، كيفية الرد على "إعلان السيادة الإسرائيلية" على المناطق (ج)، تلك هي المسألة.

ملاحظة: تقرير سلطة النقد الفلسطينية، يكشف البعد "العنصري" بين واقع الاقتصاد في الضفة وقطاع غزة، دخل الفرد الغزي هو ثلث دخل "شقيقة" في شمال الجناح الآخر...التقسيم لم يعد "جغرافيا – سياسيا فحسب" فحاذروا يا أصحاب اللغو!

تنويه خاص: قرار نقابة محامي فلسطين سحب إجازة المحاماة من "رئيس مجلس قضاء الانتقالي" إعلان بعدم شرعية المنصب...احتراما لتاريخه على القاضي السابق عيسى أبو شرار الانسحاب كليا من "مجلس عباس" غير الشرعي!

مقاومة "التطبيع الإعلامي" تبدأ من مقر مقاطعة رام الله و"الجزيرة"!

كتب حسن عصفور/ وأخيرا نجحت "حكومة" دولة الاحتلال بكسر "حاجز سياسي" هام، بدعوتها صحافيين عرب لزيارتها، في خطوة كان الاعتقاد أنها لن تحدث يوما، كون الصحافة والإعلام له مقومات عمل وآليات تختلف عن "حسابات" النظم السياسية.

الإعلام رسميا كان يقاوم وبشدة، عمليات الاختراق "، ومثل "جدارا واقيا" حقيقيا لكل المحاولات السابقة، مع وجود بعض "نتوءات" جسدتها قناة "الجزيرة" القطرية، عندما قررت فتح شاشتها للناطقين الإعلاميين لدولة الاحتلال وجيشها، بصفتهم، "رأي آخر" حسب تصنيف القناة القطرية، وشجع الصمت على ذلك "التطبيع الفاجر" بداية لهدم "الجدار الواقي"، وبدأت حركة تسابق بين وسائل إعلام عربية تريد ان تبدو وكأنها "محايدة" في التعامل مع دولة الكيان "إعلاميا".

الاستخفاف في مواجهة "الدور التطبيعي" لقناة الجزيرة لعب دورا محوريا في فتح الأبواب لغزو اسرائيلي إعلاميا، فبدأت حركة "فتح الأبواب" في غياب مواجهة ردعية مباشرة لهذ الخرق الخطير، على جبهة كان الاقتراب منها محرما، بل يمثل شكلا من أشكال الخيانة العظمى"؟

وجاء صمت جامعة الدول العربية، على ذلك عاملا مساعدا لزراعة نهج تطبيعي في الوسائل الإعلامية، دون ان يجد الرادع المبكر لهذا الخطر، الى ان وصل لتلبية عدد من الصحفيين العرب دعوة "رسمية" لزيارة دولة الكيان، دون أدني اعتبار للرأي الفلسطيني العام، او لاعتبارات مرتكزات أساسية في الصراع القائم مع المحتلين ومشروعهم التهويدي.

تسارع "التطبيع الإعلامي" مع دولة الكيان وعلانيته، التي دخلت مرحلة يمكن وصفها بـ "الوقاحة السياسية"، مرتبطة ارتباطا وثيقا بتسارع حركة "التطبيع السياسي"، بين دول عربية ومؤسسات متعددة مع إسرائيل، بمساعدة من سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية، بل وبشراكة مباشرة فيها، تحت مبررات "غريبة"، فأمين سر فتح (م7) جبريل الرجوب هو من كان السمسار المباشر لترتيب زيارة اللواء أنور عشقي، المسؤول السابق في جهاز الاستخبارات السعودية يوليو

2016، تلك الزيارة التي سجلت "انكسارا" خطيرا في تشريع "التطبيع" غير المحسوب سياسيا.

وتلتها زيارة رئيس الاستخبارات السعودية (الحميدان) في فبراير 2017، وبترتيب مباشر مع جهاز مخابرات سلطة رام الله، مترافقة دوما مع دعوات رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس بزيارة القدس، وهو يعلم يقنيا ان بوابة تلك الزيارة ليس سوى دولة الكيان، فهي من يمنح حق المرور وليس غيرها، ما استغلته "أطراف عدة" لفتح أبواب "التطبيع السياحي" من ممر القدس المقدسة.

وكشفت زيارة نتنياهو الى سلطنة عمان "العلنية – الرسمية" ان سلطة رام الله ساعدت بتلك الزيارة، ولذا صمتت كليا على توجيه أي نقد او رفض لها، وبعدها سريعا استقبل قابوس محمود عباس بعد استقباله رئيس حكومة دولة الاحتلال، ليؤكد للعالم أنه لم يستقبل نتنياهو دون تنسيق مع رئيس السلطة عباس.

ومع تصاعد حركة "التطبيع الإعلامي – السياسي" بين أطراف عربية ودولة الكيان (بأشكال متعددة، رياضة سياسية، مؤتمرات دولية)، لم تتقدم سلطة رام الله بصفتها التمثيلية ببرنامج مضاد لتلك الظاهرة الخطيرة، وكان عليها ان تضع تلك المسألة على جدول أعمال "الرسمية العربية"، وتطالب بتفعيل "مؤسسة المقاطعة" التي لا تزال تحمل ذات المسمى في جامعة الدول العربية.

من المفارقات التي تكشف هزالة الحال الرسمي العربي والفلسطيني، ان حركة مقاطعة إسرائيل (بي دي أس – BDS) العالمية، بدأت تسبب "صداعا حقيقيا" ليس لإسرائيل وحدها بل أمريكا ورئيسها، حيث تحاول الدولتان سن "تشريعات" خاصة لمواجهة تلك الحركة المتنامية.

لن نذهب لفتح كل أشكال التطبيع بين سلطة الحكم الذاتي وسلطات الاحتلال، ورفض رئيسها تطبيق قرارات طالبت بفك الارتباط مع حكومة الكيان وسلطات احتلالها، ما كان عاملا منشطا لاستمرار "التطبيع الشامل" الأمني – السياسي والاقتصادي، وهو العامل الذي تستغله جيدا أوساط عربية تبحث توسيع رقعة العلاقات مع إسرائيل ضمن مفاهيم جديدة.

مقاومة التطبيع" ليس بيانا في مناسبة، بل عبر وضع آليات عمل متكاملة تشمل القطاعات كافة، وبتنسيق عام.

ولتكن زيارة بعض المطبعين الصحفيين "شرارة انتفاضة إعلامية" ضد "التطبيع العام" وليس الجزئي، ولتكن الشرارة من الجهات النقابية، خاصة الصحفيين العرب والكتاب العرب، وتجريم كل مطبع إعلامي، ومنها قناة "الجزيرة" القطرية، دون ذلك ستصبح "الحركة التطبيعية" واقعا يتسع بأسرع من التقدير.

ملاحظة: حركة بناء المشفى الأمريكي شمال قطاع غزة، بات قريبا جدا، حماس لم توضح موقفها من دعوة، د. أشتية للتنسيق، وحكومة سلطة الحكم الذاتي لم تبلور الدعوة لتصبح مقترحا وليس كلاما...كلاهما يبحث تعزيز الفصل كل بطريق!

تنويه خاص: "مجزرة" هدم منازل صور باهر المقدسية، رسالة سياسية لتأكيد القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، ولن تكون "شرقية وغربية"..."مجزرة" ستنتهي بـ "تغريدات استنكارية" من قبل أدوات عباسية...سلاما للعاصمة ابدية!

"هدايا حماس السياسية" للغرب...تغيير ام إغراء!

كتب حسن عصفور/ يبدو ان "حماس"، بدأت رحلة جديدة لتقديم الحركة بثوب سياسي، ليس هو ثوبها القديم، فخلال شهر زمني، أعلنت، وعلى لسان رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، مواقف يمكن وصفها بـ "الانقلابية" وفقا للميثاق والبرنامج المعلن.

هنية، وفي لقاءين مع صحفيين أجانب، أحدهما في قطاع غزة يوم 20 يونيو 2019، وآخر يوم 20 يوليو 2019، أعلن أن حركة حماس على استعداد الاعتراف ببرنامج مرحلي يستند الى إقامة دولة فلسطينية بحدود عام 1967، وأن "المقاومة الشعبية والسلمية" هي الخيار الرئيسي والمقاومة المسلحة باتت

"إمكانية"، الى جانب أن الحركة ليست ضد المفاوضات مع إسرائيل ولا تجرمها أو تحرمها، ولكن بشكل غير مباشر.

وبعيدا، عن قصة أنها حركة تؤمن بـ "التعددية" و "تقبل الآخر" التي هي عبارات ديكوريه لا أكثر، فواقع الحال لا يمت لذلك بصلة، فالجوهري هنا، المواقف السياسية "الانقلابية"، شكلا ومضمونا.

من حيث الشكل، اختيار الاعلام "الأجنبي" لتقديم "حماس الجديدة الواقعية" ليس مصادفة أبدا، بل هو جزء من رسالة من الحركة الى "الغرب"، على أمل "تصويب" رؤيته" لها، ووقف حركة وضعها على قوائم "الإرهاب" التي تتزايد بضغط أمريكي وإسرائيلي، وحركة يهودية عالمية، خاصة بعد تصريحات أحد قياديها البارزين فتحي حماد، ذات البعد العنصري، خاصة ما يتصل بقتل اليهودي بصفته، رغم محاولة "التصويب" اللاحقة، والتي لم تحدث أثرا جديا.

مخاطبة "الأجانب" بمواقف "واقعية" والافتراق عن اللغة السياسية المتطرفة، والتخلي لأول مرة عن أن "العمل العسكري – المقاومة المسلحة" كشكل مركزي في أشكال النضال، لهي رسالة تستوجب الاهتمام الكبير، خاصة مع اقترانها بالحديث عن المفاوضات، ودولة ضمن برنامج مرحلي في حدود 1967.

بالتأكيد كان لهذه المواقف أن تخدم الحركة الوطنية الفلسطينية عامة، وحماس خاصة، لو انها كانت منذ زمن، في ظل مرحلة الزعيم الخالد المؤسس ياسر عرفات، مع بدايات تأسيس أول سلطة كيانية فلسطينية في التاريخ، بدلا من استخدامها إقليميا في حينه، كأداة هدم للمشروع الكياني الفلسطيني.

ولكن، أن تأتي الى الواقعية السياسية خيرا من البقاء ضمن فريق "عنزة ولو طارت"، ومع الأهمية السياسية الكبرى لهذا الانقلاب الحمساوي، هل يمثل ذلك تطورا حقيقيا، سيكون الأساس لبرنامج الحركة وميثاقها ام هي مواقف للاستخدام السياسي، في ظل "ازمة خاصة" متعددة الرؤوس تحاصرها.

لو ان المسألة جزء من حركة تطوير جوهرية للحركة، على طريق التخلص من "ثوبها القديم الإسلاموي"، والاقتراب أكثر لتكون حركة وطنية فلسطينية برنامج

واقعي يزيل كل ترسبات "التطرف: فنحن امام حالة سيكون لها أثر كبير على المشهد السياسي الفلسطيني.

ولكن ذلك يتطلب ان تصبح "وثيقة سياسية" برنامجيه تقدم الى أهل فلسطين، وليس مواقف صحافية للأجانب، يمكن لأي من قيادات حماس، ان يعتبرها رأي خاص برئيس الحركة، تناقض الميثاق، لو كان الهدف تغييرا يخدم الحركة الوطنية الفلسطينية ويعزز مكانتها اقليميا ودوليا.

بالتأكيد لا يجب أن تتجاهل قيادة حماس، ان تتقدم باعتذار وطني الى الشهيد ياسر عرفات وتعترف بأخطائها التي قامت بها، خلال مرحلة تأسيس السلطة الوطنية، ما أدى لاستغلال مواقفها بشكل أضر بالمسار الوطني، وهذه مسالة ستعكس حقيقة التغيير الجاد.

أما، ان تستمر في إطلاق التصريحات "الواقعية" عبر الصحافة الأجنبية، دون ترسيخها كرؤية متكاملة، فنحن أمام "حركة إغراء سياسي" بأن حماس على استعداد لأن تكون "شريكا" في العملية السياسية القادمة لو طلب منها ذلك.

ولن تكون حماس بريئة من تهمة التعامل "غير المباشر" للتساوق مع الخطة الأمريكية المعروفة بـ "صفقة ترامب"، ما لم تصبح رؤية سياسية شاملة تتقدم بها للشعب الفلسطيني، وفي سياق برنامج شامل يتضمن الموقف من "منظمة التحرير"، وقرار الأمم المتحدة الخاص بدولة فلسطين 67/19 عام 2012، وإعلان الدولة ضمن انهاء المرحلة الانتقالية، وآلية العلاقات الوطنية بعيدا عن اللغة الانشائية السائدة.

حماس، تبقى متهمة سياسيا، الى حين تقديم براءتها ضمن برنامج ورؤية سياسية متكاملة تطرح للشعب الفلسطيني وليس للأجنبي أي كانت جنسيته!

ملاحظة: رسالة مبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف، حول عقاب سلطة رام الله لأهل قطاع غزة، تكشف أن هدفها ليس حصار حماس كما يدعي مسؤوليها، بل تركيع الناس لغاية في نفس عباس...ونيالك يا كوشنير!

تنويه خاص: لماذا لا تخرج فتح (عباس) وحماس لشرح تطورات قرار وزير العمل ضد العمالة الفلسطينية في لبنان...الحديث عن القرار بيد الحريري ليس جوابا...الناس بدها عنب مش برم لحسابات حزبية!

هل لا زالت غزة تنتظر "غودو"...!

كتب حسن عصفور/ تلخص المسرحية العبثية للكاتب الإيرلندي الشهير بيكيت (في انتظار غودو)، الحالة الفلسطينية السياسية المستمرة منذ القرار الصهيوني – الأمريكي الخلاص من الزعيم الخالد أبو عمار، والتمهيد العملي لكسر "صلب" الحركة الوطنية، عبر الانقسام العام في الأدوات والوحدة الجغرافية.

المشهد الفلسطيني الراهن، لا يحمل مؤشرا لوضع نهاية لـ "العبثية" الممتدة منذ عام 2007 وحتى تاريخه، بل ربما عكسه ما بات حيث الغربة – العزلة الداخلية هي التي باتت حاضرة، وتتسع أكثر فأكثر، مع بقاء حركة الصراخ لوضع نهاية له، وكأن الأثر يكون معاكسا لنص الكلام.

الإشارة الى المسألة الانقسامية، كونها، وليس غيرها، البوابة الضرورية لنهضة الحركة الوطنية من أجل مواجهة المشروع التهويدي العام، الذي بات "واقعا" قائما بنسبة كبيرة جدا، فاقت كل "أحلام الصهاينة"، على طريق إقامة "دولة اليهود" على حساب دولة فلسطين، وكان الانقسام القطار السريع لإيصال ذلك المشروع الى محطاته المرتقبة.

وليس غائبا، ان جوهر المعركة بين مشروع فلسطين الدولة – القضية مع المشروع التهويدي فوق أرض الضفة والقدس، فهي المستهدفة بشكل مباشر، وربما قطاع غزة بالمعنى المحدد ليست "هدفا" من اهداف الحركة الصهيونية، لكنها دوما كانت قاعدة ثورية كفاحية لحماية المشروع العام.

تلك الحقيقة، التي بات البعض الرسمي الفلسطيني يحاول التعامل معها وكأنها "حدث من الماضي"، ويعمل بكل سبله لفك الارتباط مع قطاع غزة، وما يفرضه ذلك الاعتراف من ضرورة تغيير شامل في وضع استراتيجية من أجل الانخراط

في المواجهة الكبرى، خاصة مع تنامي "القوة العسكرية" لفصائل القطاع، وبحضور حاضنة شعبية ملموسة.

"الرسمية الفلسطينية" في شمال بقايا الوطن، (سلطة الحكم المحدود)، تصر بشكل غير مسبوق ان تهرب بعيدا عن "الحالة الغزية"، ليس خوفا من الأمن الحمساوي، كما يروج بعضهم، بل هروبا من الفرض السياسي الوطني، ومنع الخروج من الارتباط مع دولة الكيان، ولذا كلما تقرأ عن تعبير الاستعداد بالذهاب الى غزة، تدرك أنهم يذهبون الى الفرقة السياسية أكثر.

عندما طالبت، ومنذ زمن، بضرورة ذهاب الرئيس محمود عباس الذهاب الى قطاع غزة، ليس زائرا أو عابرا، بل من اجل خلق قاعدة كفاحية، تكون رأس الرمح في اعلان دولة فلسطين، وليس غيرها، وغير ذلك لا قيمة لها، لأن القضية المركزية هي الدولة وفقا لقرار الأمم المتحدة 67/19 لعام 2012، وليس لأي مسالة أخرى.

وما دام الرئيس عباس لم يقرر بعد فك الارتباط مع دولة الكيان، وتنفيذ قرارات تراكمت رسميا منذ العام 2015 حتى تاريخه، فالمطالبة بقدومه الى غزة ليس سوى شعار عاطفي لا أكثر، لأنه، قبل غيره، يعلم أن ذهابه الى القطاع سيكون باتجاه واحد، ودولة الاحتلال لن تسمح له بالعودة ثانية، ولذا الذهاب مرتبط بقرار الإعلان، ولا فكاك بينهما.

المؤشرات تقول إن خيار عباس في المرحلة الراهنة، استمراره في فك الارتباط مع قطاع غزة لصالح استمرار الارتباط بدولة الكيان، وإدارة الظهر لكل القرارات الرسمية.

ولذا من الكوميديا أن يعيد د. محمد أشتية الوزير الأول في الحكومة العباسية، القول الفارغ بأنهم يدرسون فك الارتباط، وهو من يعلم أن هناك لجان تشكلت منذ عامين، تدرس وتدرس وتدرس، وستبقى تدرس حتى تقرر إسرائيل فك ارتباطها "المدني" مع بقايا سلطة ضمن كانتونات متعددة الأسماء.

غزة تعيد لمسرحية بيكيت حيويتها، وهي تنتظر "غودو" الذي لن يأتي...!

ملاحظة: قبل 47 عاما رحل غسان كنفاني في عملية إرهابية، شكلت رسالة صهيونية أن الإبداع أكثر ألما عليها...تمكنت الطغمة الفاشية منه والطفلة لميس، لكن غسان وحلم العودة الى حيفا سيبقى ما دام هناك فلسطيني حيا...سلاما لك أيها الشاب الوسيم قلما ومظهرا!

تنويه خاص: خسارة حزب سيريزا بقيادة الشاب تسيبراس في اليونان طعنة في القلب اليساري...تجربة حلمنا أن تكون نقطة فصل جديد في مسار الحكم الذي تنتظره الشعوب المقهورة... الأمل لن يغيب رغم الانكسار!